

الشرق الأوسط: بين التورط والمشاركة الفعالة

سبق للباحث التركي سولي أوزل Soli Ozel أن أوجز وصف التغيير الحاصل في علاقات تركيا مع جاراتها الشرق أوسطية في عقد التسعينيات قائلاً: «فيما تتعرض تركيا لأعمق أزمة اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، خلال الفترة الجمهورية، تجد أنقرة نفسها متورطة أيضاً في شؤون الشرق الأوسط بكثافة وحدة غير مسبقتين»⁽¹⁾. بقيت الولايات المتحدة القوة الخارجية الوحيدة ذات النفوذ والتأثير على التطورات الشرق أوسطية بعد زوال الإمبراطورية السوفيتية. أدت حرب الخليج في سنة 1991م، إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة عن طريق استئصال العراق بوصفه قوة إقليمية، ولو لبعض الوقت. تمخّضت مباحثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، التي بدأت في أعقاب حرب الخليج، عن المزيد من التغييرات على المسرح السياسي في الشرق الأوسط. وجملة هذه التطورات وانشغال تركيا بها أثّرت بقوة على تصور هذا البلد لمصالحه القومية في المنطقة.

غير أن أي «نظام عالمي جديد» أو أي «شرق أوسط جديد» لم يبرز على الساحة، خلافاً للتوقعات التي سادت في بداية العقد. ما لبثت عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية أن تباطأت بعد مجيء حكومة نتنياهو إلى السلطة في

تل أبيب . نجح صدام حسين في تعزيز قبضته على العراق وفي تحويل البلد إلى مصدر دائم للتوتر في المنطقة عن طريق استفزاز الأمم المتحدة ومعها الولايات المتحدة بصورة منتظمة . استمرت إيران في دعم القوى الإسلامية في المنطقة ، مساهمة في نفس الاستقرار في العديد من البلدان وفي تشكيل تهديد دائم لإسرائيل . وجميع المحاولات الرامية إلى خلق نوع من أنواع النظام الأمني ، السياسي ، أو الاقتصادي متعدد الأطراف الذي يغطي المنطقة ، باءت بالفشل .

وفي ظلّ هذه الظروف ، ظلت تركيا تواجه جملة من الصعوبات على صعيد تطوير سياسة شاملة ومضطردة قادرة على تلبية مصالحها القومية في المنطقة . وعلى الرغم من أن أسس سياستها الخارجية - المتمثلة بالحفاظ على الوحدة القومية ، بالتحديث وفق المعايير الغربية ، وبعدم التورط في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة بما قد يعرض السلم والاستقرار للخطر - لم تتغير ، فإن الخطط والسياسات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في الشرق الأوسط تعيّن عليها أن تشهد قُدراً غير قليل من التعديل والتكيف بما يجعلها متناغمة مع سياقها⁽²⁾ .

ثمّة مشكلة نالت قسطاً وافراً من النقاش ألا وهي مشكلة ما إذا كان يتعين على تركيا ، وإلى أي مدى ، أن تستخدم تورطها المحتوم في قضايا السياسة الشرق أوسطية الحاسمة لممارسة التأثير الفعال على مسار التطورات الإقليمية في أعقاب حرب الخليج سنة 1991م . تشير الدلائل السياسية إلى أن رئيس الجمهورية تورغوت أوزال كان ميالاً لاتخاذ موقف فعال من القضايا الإقليمية ، يقوم على توظيف طاقة تركيا الاقتصادية حافزاً على اجترار صرح سياسي إقليمي جديد قائم على التعاون⁽³⁾ . كان أوزال يأمل في استبدال التنافس التقليدي بين الأطراف الساعية إلى فرض الزعامة الإقليمية القائمة على الهيمنة

بنمط أكثر حداثة من النظام السياسي الذي يمكن تركيا أيضاً من أن تصبح أكثر أهمية. وكان أوزال يرى أن من شأن أحد الشمار الجانبية لمثل هذا التطور أن يكون متمثلاً بتحسين وضع تركيا مع حلفائها الغربيين⁽⁴⁾. غير أن هذه الآمال والتطلعات ما لبثت أن تبددت بعد أن تمخضت انتخابات سنة 1991م، عن إعادة الحرس السياسي القديم إلى السلطة.

فَصَلَ خلفاء أوزال العودة إلى السياسة التركية الشرق أوسطية التقليدية، وهي سياسة قامت على أن تنأى بنفسها عن الشؤون الإقليمية وعلى إقامة علاقات متوازنة ومتكافئة مع جميع الدول المهمة في المنطقة⁽⁵⁾. غير أن كثيرين من المراقبين يشكّون فيما إذا كان مثل هذا الموقف ما يزال قابلاً للتطبيق وإلى أي مدى. وثمة بعض عناصر سياسة تركيا الإقليمية نفسها التي لا يمكن تفسيرها إلا على أنها تعبير عن أشكال من التحرك باتجاه المزيد من التورط الإقليمي الأقوى، مثل العلاقة المتنامية مع إسرائيل، تؤدي إلى ترسيخ هذه الشكوك وتعزيزها.

لا يستطيع المرء أن يرى أي شيء شبيه بمخطط كبير وراء نشاط تركيا السياسي في الشرق الأوسط. ربما حلم أوزال بتحويل بلده إلى ما يشبه اليابان أو كوريا الجنوبية في المنطقة. غير أن انخراط البلد الأنشطة ببعض القضايا مدفوع أكثر الأحيان بردود أفعال سياسية على تغييرات حاصلة في المنطقة منذ عقد التسعينيات تؤثر بصورة مباشرة على الأمن القومي. وهذا الحذر منسجم مع الشعار التقليدي للسياسة الخارجية التركية⁽⁶⁾.

ثمة أربعة تحديات تشكّل نقاط ارتكاز بالنسبة إلى سياسة تركيا الشرق أوسطية في التسعينيات⁽⁷⁾. هناك، أولاً، ذلك التورط العميق غير المرغّب به، ولكنه محتوم، في شمال العراق الذي ما لبث أن جر وراءه جملة من العواقب ليس فقط على العلاقات التركية - العراقية، بل وعلى العلاقات مع جارتين

مباشرتين آخرين أيضاً هما إيران وسورية. تبقى علاقة خاصة تم اجتراحها مؤخراً مع إسرائيل خاضعة، ثانياً، لطغيان تعاون سريع التنامي في المسائل العسكرية بما يفضي إلى تعقيد العلاقات مع البلدان العربية. ظلت تركيا، ثالثاً، تعيش مشكلات مضطردة مع كل من سورية والعراق حول استخدام المياه في حوض نهري الفُرات ودجلة. واجهت تركيا، رابعاً وأخيراً، صعوبة كبيرة في تحقيق التوازن على صعيد العلاقات مع إيران بين تعيين الحدود الإيديولوجية من جهة وسلوك حسن الجوار المنبعث من حوافز اقتصادية قوية متمثلة بواردات ضخمة من الطاقة من الجهة المقابلة. وهذه الأمور تمارس أيضاً تأثيراً على علاقات أنقرة مع الولايات المتحدة كما مع شركائها الأوروبيين وإن بدرجة أدنى إلى حد معين. وبالتالي فإن على تركيا أن توازن بين سياستها الشرق أوسطية وبين توجهها الغربي في السياسة الخارجية.

شمال العراق ومستقبل النظام العراقي

حين أصر الرئيس أوزال، وبقوة، على إلحاق تركيا بركب التحالف الذي قاده الولايات المتحدة في حرب الخليج [الثانية] سنة 1991م، كان يأمل في أن تساهم سياسته في تمكين تركيا من الاضطلاع بدور أكثر أهمية في المنطقة. ولبلوغ هدفه، كان أوزال مستعداً لأن يتصدى لقدر غير قليل من المقاومة الداخلية⁽⁸⁾. بل وقد خاطر بإثارة نزاع مع قيادة الجيش ما لبث أن نتج باستقالة رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال نجيب تورمتاي في كانون الأول/ديسمبر 1990م، بسبب خلافات سياسية خطيرة حول الأزمة⁽⁹⁾. ومع قيامه بدفع البرلمان إلى إقرار قانون توسيع الصلاحيات الحربية في السابع عشر من كانون الثاني/يناير 1991م، بادر أوزال حتى إلى التمهيد لفتح جبهة ثانية عن طريق تمكين الطائرات المقاتلة الأمريكية من شن غارات ضد العراق انطلاقاً من قاعدة إنجربليك الجوية التركية. للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية، كان الجيران

العرب يتعرضون لهجوم منطلق من الأرض التركية، على الرغم من أن القوات التركية لم تشارك في الأعمال العسكرية^{(10)(*)}.

لم يُقدّم أوزال على هذه المخاطرة إلاّ لأنه كان، إضافة إلى بعض الاعتبارات السياسية الداخلية القوية، راعياً في تغيير نظام عراقي كان يعتبر سياساته منطوية على احتمالات أخطار كبيرة بالنسبة إلى مصالح تركيا القومية الأساسية⁽¹¹⁾. فقبل بضعة أشهر من غزوه للكويت كان صدام حسين قد هدد رئيس الوزراء التركي الضيف، يلدرم آق بولوت قائلاً بأن من شأن التورط الأمريكي المتضائل في الشرق الأوسط أن يبقي تركيا دون حليف في المنطقة. وهكذا فإن «الحرب أدت إلى تحييد إحدى مشكلات أنقرة الأمنية المحتملة الأخطر، وأفضت، بالتالي، إلى توسيع هامش مناورتها في اتباع استراتيجية جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي»⁽¹²⁾. ولدى قيامه برسم سياسته فيما يخص أزمة الخليج كان أوزال يتوقع «حرباً خاطفة وانتصاراً حاسماً للتحالف، يعقبهما استبدال نظام صدام حسين بآخر ديمقراطي في العراق»⁽¹³⁾.

غير أن سياسة أوزال ما لبثت أن تعثرت عندما أصبح واضحاً أن التحالف لم يكن مستعداً للسير قدماً على طريق إزاحة صدام حسين عن السلطة. وزاد الوضع سوءاً حين رفضت الولايات المتحدة دعم الانتفاضتين الشيعية والكردية، جنوب العراق وشماله، على التوالي، بعد هزيمة صدام العسكرية مباشرة. أدت إقامة ملاذ آمن إلى الشمال من خط العرض 36 لحماية الأكراد من اضطهاد قوات صدام المتقدمة، إلى خلق وضع مزعج جداً بالنسبة لتركيا، كما إلى فتح آفاق الاضطراب للتعایش مع الدكتاتور العراقي⁽¹⁴⁾.

(*) سبق للولايات المتحدة أن استخدمت القواعد التركية في الأزمات الشرق أوسطية كما حصل لدى إنقاذ أفراد القوات الأمريكية ونقلهم من لبنان في سنة 1982م، غير أن تركيا كانت على الدوام تحرص على عدم التورط في أية فعاليات عسكرية مباشرة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

تمخضت حرب الخليج عن تورط تركي مباشر في تحديد المصير غير المحسوم لأكراد العراق وفي صراع صدام حسين مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة. تعيّن على أنقرة أن تقيم توازناً دقيقاً بين المصالح الأمنية القومية التركية من جهة والتضامن مع التحالف فيما يخص محاولات واشنطن المترددة على صعيد استئصال صدام حسين كقوة سياسية من خريطة الشرق الأوسط من جهة ثانية. أدى تورط تركيا أيضاً إلى تعقيد علاقاتها مع سورية وإيران.

أثبتت إقامة الملاذ الآمن إلى الجنوب من الحدود التركية - العراقية ومنطقة الحظر الجوي الأوسع إلى الشمال من خط العرض 36 برعاية «عملية توفير الراحة» (OPC) من قبل التحالف، وهي العملية المنبثقة، بالدرجة الأولى، من قاعدة إنجريك الجوية التركية العائدة للناثو، أنها غير كافية لتوفير الاستقرار الدائم لشمال العراق المأهول بالأكراد⁽¹⁵⁾. أما المحاولة الرامية إلى إقامة حكم ذاتي كردي في المنطقة قائم على موازنات دقيقة لجملة الكفاءات والمواقع الرسمية بين الجماعتين الكرديتين المتنافستين، الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بزعامة مسعود البارزاني وحزب اتحاد كردستان الديمقراطي (PUK) بزعامة جلال الطالباني، فلم تدم سوى عامين اثنين فقط. ففي سنة 1993م، ما لبثت المنافسة بين الطرفين أن انقلبت إلى صدامات عسكرية أفضت أخيراً إلى اقتسام المنطقة بين الفرقاء⁽¹⁶⁾. صار البارزاني وحزبه، الحزب الديمقراطي الكردستاني، يسيطر على الجزء الشمالي الغربي من المنطقة، بما في ذلك الشريط الحدودي مع تركيا. أما الأجزاء الأبعد جنوباً وشرقاً، بما فيها «العاصمة» أربيد والحدود مع إيران، فأصبحت تحت سيطرة حزب اتحاد كردستان الديمقراطي (PUK)^{(17)(*)}. أخفقت محاولات الوساطة الأمريكية

١٠. يكاد هذا الفصل أن يكون متطابقاً مع الفصل بين اللهجتين الرئيسيتين المعروفتين بالكردمنية والصورانية الكرديتين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

والفرنسية بين الفريقين في لقاءات تمت في كل من إيرلندا وفرنسا في التمهض عن أي انفراج، إذ لم يكن مصيرها أفضل من مصير محاولة تركية أبكر.

بالنسبة إلى تركيا شكّلت جملة هذه التطورات مصدراً دائماً للقلق بسبب الفراغ السياسي والأمني المتزايد في شمال العراق وتأثيره على الوضع الهش في جنوب - شرق تركيا. من الأساس كانت عملية إيجاد ملاذ آمن وما تبعها من إقامة سلطة حكم ذاتي كردية قد أزعجت كثيرين في الأوساط الأمنية بأنقرة. خشي هؤلاء من أن يشكّل الأمر الخطوة الأولى على طريق تمزيق العراق وإقامة دولة كردية مستقلة ذاتياً تصبح مصدراً لنشر السموم ليس فقط إلى جنوب - شرق تركيا بل وإلى الشرق الأوسط كله. وبالتالي فإن الحكومة بادرت في سنة 1992م، إلى إقامة صلة منتظمة رفيعة المستوى مع كل من إيران وسورية، البلدين الآخرين المتأثرين بتطور القضية الكردية في السياق الإقليمي. ثمّة خمسة اجتماعات، بعضها على مستوى وزراء الخارجية، تمّ عقدها في الفترة الممتدة من سنة 1992م، إلى شباط/فبراير سنة 1994م، حين وصلت المبادرة إلى طريق مسدود بسبب خلافات سياسية متزايدة فيما بين البلدان الثلاثة⁽¹⁸⁾.

كانت تركيا بالذات قد ساهمت في خلق الوضع الذي أثار كل هذا القدر الكبير من القلق لدى مؤسستها السياسية والأمنية. ففي نيسان/أبريل سنة 1991م، اضطرت لدعوة الأسرة الدولية، وخصوصاً الولايات المتحدة والأمم المتحدة، إلى فعل شيء لوقف تدفق اللاجئين الأكراد الذين كانوا قد وصلوا إلى مشارف الحدود التركية، بعد قيام القوات العراقية بغزو المنطقة الكردية في شمال العراق. أرادت السلطات التركية أن تحول دون تكرار تجربة مخيمات اللاجئين في الأقاليم الحدودية الجنوب - شرقية التي عانوا منها بعد اجتياح عراقي سابق للمنطقة الكردية. وفي ظروف ما بعد حرب الخليج كان

من شأن وضع كهذا أن يتخذ طابع الدوام الشبيه بما حصل مع الفلسطينيين، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من عواقب لا يمكن التكهن بها بالنسبة إلى استقرار تركيا الداخلي وعلاقاتها الدولية. شكّلت «عملية توفير الراحة» الحل المنطقي الوحيد لهذه المشكلة، مهما ترددت القيادة السياسية التركية في قبول فكرة ترك التطورات في شمال العراق تحت رحمة المهارات والطموحات السياسية لدى أكراد العراق وتقديم مرافق الناتو التركية لعمليات رقابة التحالف الجوية.

غير أن تركيا لم تَبْقَ مكتوفة الأيدي إزاء التطورات الجارية في شمال العراق. فتفويض قوة التحالف الجوية في قاعدة إنجريك كان لا بد من تجديده من قبل البرلمان التركي كل ستة أشهر. وبعد أن قام صدام حسين بفرض حظر عملي وفعلي على المنطقة الكردية، تعيّن على جميع المواد المرسلة إلى الأكراد أن تمر عبر بوابات الحدود التركية؛ كما أن عناصر منظمات الإغاثة الدولية لم تكن قادرة على الوصول إلى المنطقة إلاّ عبر تركيا. وبالتالي، فإن قدرة منطقة الحكم الذاتي الكردية على البقاء والدوام كانت متوقفة على رحابة صدر الأتراك وكرمهم. وقد سبق لمسعود البارزاني أن اعترف بهذه الحقيقة في سنة 1994م، قائلاً: «نحن نعتبر علاقاتنا مع تركيا علاقات بالغة الحيوية. إنها بوابتنا التي نطل منها على العالم الخارجي»⁽¹⁹⁾.

اعتمدت تركيا على التعاون الكردي في حربها ضد حزب عمال كردستان (PKK). فالحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بزعامه البارزاني يسيطر على مناطق في شمال العراق قريبة من الحدود التركية، تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى رجال العصابات في الإعداد للنشاطات المسلحة في الأراضي التركية، ولاستخدامها كقواعد إمداد واستجمام. ففي أوقات مبكرة تعود إلى تشرين الأول/أكتوبر سنة 1991م، حين لم يكن البارزاني قادراً على، أو راغباً

في، الالتزام بأي اتفاق تعاوني مع تركيا للسيطرة على حزب عمال كردستان (PKK) في تلك المنطقة، بدأ الجيش التركي بشن غارات جوية وعمليات اجتياح عسكري متدنية المستوى لشمال العراق لتدمير قوات حزب عمال كردستان وقواعده.

ولكن الوضع ما لبث أن تدهور بعد اندلاع القتال بين فريقي البارزاني والطالباني في سنة 1994م، مما دفع القيادات التركية إلى الاعتقاد بأن حزب عمال كردستان بات قادراً على أن يستفيد، دون أي عائق، من هامش المناورة الواسع في المناطق الحدودية⁽²⁰⁾. وبادرت تركيا أخيراً، في آذار/ مارس سنة 1995م، إلى تنفيذ عملية اجتياح عسكرية كبرى لشمال العراق، بهدف تطهير المنطقة من عناصر حزب عمال كردستان (PKK). تسببت العملية في صدور انتقادات كثيرة عن أكراد العراق الذين لم يكونوا قد بُلِّغوا بنوايا أنقرة، وعن الحكومة العراقية التي شكّت من انتهاك حرمة حدودها وأراضيها، وعن حلفاء تركيا الغربيين، ولا سيما الأوروبيين منهم، الذين طالبوا بإلحاح سحب القوة التركية المؤلفة من خمسة وثلاثين ألفاً من المنطقة بسرعة⁽²¹⁾.

لم يكن بلوغ أي استقرار دائم أمراً ممكناً، وباتت تركيا تواجه تحدياً آخر في صيف 1996م، حين قام البارزاني بدعوة القوات العراقية إلى مساعدته من أجل طرد الطالباني من أربيل والجزء الأكبر من شمال العراق. أحسّ البارزاني بالخطر من الوجود العسكري الإيراني الذي قيل إن الطالباني استجلبه إلى المنطقة الخاضعة لسيطرته لمحاربة جماعات المعارضة الكردية الإيرانية هناك، ولم يجد خياراً آخر غير طلب الدعم من صدام ليتمكن من التصدي للتحالف المتصور بين الطالباني والإيرانيين. غير أن صدام حسين ما لبث، تحت ضغط الولايات المتحدة التي بدأت هجوماً بصواريخ كروز على المنشآت العسكرية العراقية في شمال العراق، أن سحب قواته من المنطقة، وفي تشرين الأول/

الجيدة السابقة مع بغداد، خصوصاً بعد أن كان قرار مجلس الأمن الدولي رقم (968) قد سمح ببيع كمية محدودة من النفط العراقي لشراء المواد الغذائية لسكان البلاد المحتضرين جوعاً. وأدت هذه الحركة أيضاً إلى توفير إمكانية إعادة فتح خط الأنابيب الممتد بين حقول النفط العراقية في الشمال وميناء يومورتاليق النفطي على ساحل البحر الأبيض المتوسط⁽²⁵⁾.

قامت هذه الأحداث بتغيير نمط اصطفااف القوى فيما يخص التطورات الجارية في شمال العراق. تعرّضت ثقة تركيا بقدرة الأكراد العراقيين وحدهم على فرض سيطرة فعّالة على المنطقة، للمزيد من النسف والاهتراء. وما لبث هذا العجز أن تأكّد جراء التقدم البطيء لعملية أنقرة. فرغم بعض الاختراق على صعيد الإجراءات والبنى التنظيمية، لم يكن قد تمّ، مع حلول شهر أيار/ مايو من سنة 1997م، حين أطلقت تركيا عملية أخرى من عمليات الاجتياح الربيعية لتدمير قواعد حزب عمال كردستان (PKK) في شمال العراق، سوى فرض نظام مراقبة للإشراف على وقف إطلاق النار مع ممثلين عن الأقليات غير الكردية في شمال العراق مثل التركمان والسريان أو الآشوريين. في هذه المرة، جرى إشراك مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بالعمليات المنفذة ضد الأهداف العائدة لحزب عمال كردستان (PKK)، لأن الخلافات الدفينة بين الحزبين كانت قد برزت وعادت إلى الاشتعال من جديد⁽²⁶⁾.

رغم سيل الانتقادات العنيفة الصادرة عن الحكومة العراقية وبلدان عربية مختلفة فضلاً عن شركائها الأوروبيين الرئيسيين، أصرت تركيا على متابعة العملية بقوة وصل تعدادها إلى خمسين ألفاً مع دعم جوي قوي لمدة تجاوزت ستة أسابيع. يمكن الافتراض أن أعداداً صغيرة من القوات التركية ظلّت منذ ذلك الحين ترابط في الأراضي العراقية وقد جرى تعزيزها بين الحين والآخر

أكتوبر سنة 1996م، كان الطالباني قادراً على استعادة جزء كبير من الأراضي التي كان قد خسرها. تَمَّ التوصل إلى وقف أولي لإطلاق النار تحت إشراف كل من الولايات المتحدة، وتركيا، وبريطانيا العظمى، ما لبث أن تحول إلى ما يعرف باسم عملية أنقرة الهادفة إلى اجترار ترتيب جديد بين الجماعتين الكرديتين⁽²²⁾. وفي الوقت نفسه كانت خطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتنظيم انتفاضة داخلية ضد صدام حسين قد تعرضت لأضرار كبيرة، وكانت واشنطن قد اضطرت للمساعدة إلى إجلاء حوالي ألف من المتعاملين الأكراد عن شمال العراق على عجل.

كانت حقائق معينة قد باتت واضحة أمام أنقرة. كان صدام حسين ما يزال قوة في شمال العراق لأن الأكراد لم يكونوا قد فكوا ارتباطهم به كلياً، بصرف النظر عن الفظاعات التي اقترفها ضدهم. أما الحكومة الأمريكية فكانت قد أثبتت أنها عاجزة عن اجترار أية سياسة مقنعة لاحتواء الدكتاتور العراقي، ناهيك عن الإطاحة به. كانت «عملية توفير الراحة» قد فقدت معناها بعد عودة الجماعتين الكرديتين إلى اعتماد عادتتهما القديمة المتمثلة باستجلاب الدعم الخارجي من بغداد أو طهران⁽²³⁾. ونظراً لأن الخطة لم تَلَقَ قط دعماً كاملاً من جانب الأوساط السياسية التركية، فقد وصلت إلى طريق مسدود في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر سنة 1996م، حين رفض البرلمان التركي أن يجدد تفويض التحالف.

غير أن الخطة كانت قد استُبدلت بعملية مشابهة حملت اسم: العين الشمالية الساهرة (نورثرن ووتش Northern Watch)، استأنفت نشاطات «عملية توفير الراحة» (OPC) في ظل تفويض مقلَّص بعض الشيء ودون أية مشاركة فرنسية إضافية⁽²⁴⁾. ففي الوقت نفسه، كانت باريس قد ملَّت من سياسة الولايات المتحدة في تعاملها مع النظام العراقي، وأرادت أن تستعيد علاقاتها

للقيام بعمليات ضد قواعد حزب عمال كردستان (PKK). وعلى أية حال، فإن الجيش التركي قام بشن عمليات كبيرة في شمال العراق في أيلول/سبتمبر سنة 1997م، وكانون الأول/ديسمبر 1997م، وأيار/مايو 1998م. وغالباً ما كان الجيش، في هذه العمليات، يتعاون مع قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) التي كانت قد باتت هدفاً لحزب عمال كردستان (PKK) بل وحزب الاتحاد الكردستاني (PUK) الذي كان يسعى لاستعادة المواقع المنظورة في اتفاقية تشرين الأول/أكتوبر سنة 1996م، لوقف إطلاق النار، أحياناً. ونظراً لأن حزب الاتحاد الكردستاني (PUK) هذا كان متعاوناً، على ما يبدو، مع قوات حزب عمال كردستان (PKK) التي كانت قد أقامت مواقع حصينة فوق الأراضي الخاضعة لسيطرة الاتحاد (PUK)، فإن الجيش التركي اعتبر دعم الهجمات المضادة التي يشنها الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) أمراً مشروعاً.

في شهر أيلول/سبتمبر سنة 1998م، نجحت الإدارة الأمريكية في إنهاء الخصومة بين الحزبين الكرديين. وفي لقائهما الأول بواشنطن بعد أربع سنوات توصل البارزاني والطالباني إلى اتفاق لإنهاء القتال والسعي مرة أخرى لإقامة إدارة كردية مشتركة فعالة في شمال العراق. دعت الاتفاقية التي عُرفت باسم اتفاقية واشنطن إلى نوع من الالتزام بكيان سياسي كردي اتحادي في إطار «عراق موحد، تعددي، وديمقراطي»، عراق مؤهل «للحفاظ على تلاحم الدولة ووحدتها الإقليمية». تحدثت الاتفاقية بالتفصيل أيضاً عن مرحلة انتقالية تتم فيها، تحت توجيهات لجنة التنسيق العليا التي كانت قد تشكلت وفقاً لاتفاقية أنقرة في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1996م، عملية تطبيع كامل لمجمل الظروف السياسية والحياتية الأخرى في المنطقة، بما في ذلك تشكيل حكومة إقليمية مشتركة مؤقتة. وافق الأكراد على تنظيم «انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب مجلس إقليمي جديد» حتى شهر تموز/يوليو سنة 1999م. وهذا المجلس سيكون

السكان الأكراد، والتركمان، والآشوريون، والكلدانيون ممثلين. وتضمنت الاتفاقية تفاهماً حول تقاسم الموارد بين منطقتي الحزبين الكرديين إضافة إلى التزام راسخ من جانب الفريقين بعدم إيواء حزب عمال كردستان (PKK) في المنطقة الكردية العراقية كلها وبـ«منع الحزب (PKK) من تهديد السلم ونسفه أو من انتهاك الحدود التركية»⁽²⁷⁾.

أثارت اتفاقية واشنطن السخط والقلق في أنقرة، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية والقيادة الكردية سارعتا إلى الإعلان عن وجوب اعتبارها نتيجة إضافية من نتائج عملية أنقرة. شعر القادة السياسيون الأتراك، خصوصاً نائب رئيس الوزراء بولنت أجويد، بالاستياء إزاء استبعاد تركيا عن الجولات الختامية من عملية التفاوض وعن توقيع الاتفاقية. وقد راود هؤلاء الساسة شكوك شبه مكشوفة حول احتمال أن تؤدي الاتفاقية إلى التمهيد، آخر المطاف، لإقامة دولة كردية منفصلة في شمال العراق، وإلى تعقيد عمليات الاجتياح العسكري التركية عبر الحدود في المستقبل⁽²⁸⁾. وبهدف إظهار تقويمها المختلف وتأكيد استقلالها السياسي، أعلنت أنقرة عن رفع مستوى العلاقات مع بغداد إلى مستوى السفارة، وأطلقت عملية اجتياح عسكري أخرى عبر الحدود في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م.

بادرت تركيا أيضاً إلى إظهار عزمها على اتباع سياستها الخاصة فيما يخص المسألة الكردية حين هددت سورية بغزو عسكري إذا لم يتم طرد زعيم حزب عمال كردستان، عبد الله أوج آلان من ملاذه العتيد هناك منذ زمن طويل. ما لبثت الحشود العسكرية السريعة والكبيرة على امتداد الحدود السورية أوائل تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، أن أقنعت القيادة السورية بأن أنقرة كانت تعني ما تقوله. وبما أن الجزء الأكبر من قواتها منشورة باتجاه الحدود الإسرائيلية، فإن دمشق خشيت من وجود مؤامرة إسرائيلية لتوريطها في حرب على جبهتين، على الرغم من أن الإسرائيليين سارعوا إلى إنكار أي علاقة لهم

بالتحرك التركي، فقد سارعت إلى التوصل إلى تفاهم مع تركيا كانت الحكومة المصرية قد توسّطت لبلوغه. وفي التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلو الحكومتين بتوقيع اتفاقية تعهّدت فيها دمشق بوقف جميع أشكال الدعم لحزب عمال كردستان (PKK)⁽²⁹⁾. أما رحلة مغامرات أوج آلان الطويلة الشبيهة بالأوديسة، فقد انتهت بإلقاء القبض عليه من قبل قوات خاصة تركية في نايروبي، كينيا، يوم السادس عشر من شباط/فبراير سنة 1999م.

هدأت الهواجس التركية بشأن شمال العراق بعض الشيء مع اتضاح حقيقة أن أحداً لم يكن في الحقيقة يريد، خصوصاً بعد اجتماع مع الطالباني والبارزاني في أنقرة أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، استبعاد تركيا بصورة دائمة عن التطورات الجارية في شمال العراق، وأن تطبيق اتفاقية واشنطن لم يتم بالسهولة الملحوظة على الورق. غير أن التطبيق الناجح لا يمكن استبعاده على المدى المتوسط، فضلاً عن أن من شأن توفير إمكانية إقامة إدارة كردية ناجحة في محافظات أربيل، دهوك، والسليمانية الثلاث في شمال العراق، أن يؤثر على المسألة الكردية في تركيا عن طريق تشجيع أكراد تركيا على تكثيف جهودهم من أجل التوصل إلى نمط من أنماط الحكم الذاتي السياسي داخل إطار الدولة التركية.

زادت علاقة التعاون والوحدة التركية - الأمريكية فيما يخص العراق توتراً جراء رد فعل الجيش الأمريكي على رفض بغداد التعاون مع فرق التفتيش الدولية على الأسلحة. ففي نهاية كانون الأول/ديسمبر سنة 1998، قبل بدء شهر رمضان المبارك، المقدّس عند المسلمين مباشرة، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، أولاً، بمعاينة صدام حسين بقصف بغداد عبر عملية ثعلب الصحراء، جراء إخفاقه المتكرر في تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بمراقبة وتفكيك أسلحة الدمار الشامل ومرافق إنتاجها في العراق. أدّى هذا إلى وضع

حد لنظام رقابة الأمم المتحدة في العراق . لقد شكّلت الهوية الحاصلة والمتزايدة عمقاً بين واشنطن وبغداد مصدر إزعاج حقيقي بالنسبة إلى القيادة السياسية التركية التي كانت تخشى من حصول مضاعفات سلبية تلحق الضرر بالعلاقات التركية - العراقية .

في الأشهر التالية ردّت الولايات المتحدة بانتظام على عدم مراعاة العراق للقيود المفروضة على المنطقة المحظورة على الطيران في الشمال عن طريق مهاجمة المنشآت العسكرية والطائرات المقاتلة العراقية في المنطقة . أما استخدام قاعدة إنجريك الجوية لهذا الغرض فقد سمحت به الحكومة التركية لأنها كانت تتبنّى التحليل الأمريكي القائل بأن نظام صدام كان قد عاد ثانية ليشكّل تهديداً للبلدان المجاورة . وقد انطلقت عملية تسليم منظومات صواريخ باتريوت الأمريكية في كانون الثاني/يناير سنة 1999م ، من أخذ الهواجس التركية بعين الاعتبار⁽³⁰⁾ .

غير أن حكومة رئيس الوزراء بولنت أجويد التركية ظلّت قلقة إزاء العسكرة المتنامية لموقف أمريكا من العراق ، واتهم أجويد واشنطن بالافتقار إلى سياسة محدّدة⁽³¹⁾ . من الواضح أن تركيا كانت تفضّل إجراء مفاوضات سياسية في التعامل مع النظام العراقي ، غير أن تحركها بقي مقيّداً بضرورة الحفاظ على علاقات جيّدة مع واشنطن بسبب مصالح حيوية تركية أخرى مثل : خط أنابيب باكو - جيحان ، واستمرار التعاون العسكري ، والتفهم الأمريكي للمشكلة القبرصية ، والتفهم الأمريكي للمماثل لسياسة العصا الغليظة التي تتبعها أنقرة في تعاملها مع المشكلة الكردية الداخلية . ومع ذلك ، فإن أجويد حاول إبراز وجهة نظره المختلفة عن طريق دعوة نائب رئيس الوزراء العراقي ، طارق عزيز ، إلى أنقرة في شباط/فبراير سنة 1999م . وهذا لم يقف عند حد إزعاج واشنطن بل وأخفق في التمهض عن أية نتائج سياسية لأنه تزامن مع اعتقال أوج آلان في نابروبي ، الذي شغل الحكومة والجمهور التركيين كلياً⁽³²⁾ .

ثمة عنصر آخر يثير سخط تركيا على السياسة الأمريكية تجاه بغداد ألا وهو قانون تحرير العراق الذي أقره الكونغرس الأمريكي خريف 1998م. قضى هذا التشريع بتقديم مساعدة بقيمة 97 مليوناً من الدولارات إلى المؤتمر الوطني العراقي (INC)، المظلة التنظيمية لمجموعات المعارضة العراقية في المنفى، في سبيل اتباع سياسة تهدف إلى الإطاحة بصدام حسين واستبداله بحكومة ديمقراطية. وافقت الإدارة الأمريكية على مثل هذا التحرك، وعيّنت ممثلاً رسمياً للعلاقات مع المعارضة العراقية. وبهذه الخطوة كانت حكومة الولايات المتحدة تبادر للمرة الأولى، وبصورة علنية، إلى اعتماد سياسة تهدف إلى الإطاحة بالنظام العراقي.

قوبل هذا التحرك بقدر كبير من القلق والتوجس في تركيا وبلدان أخرى في المنطقة. خشيت أنقرة ألا تكون المعارضة العراقية قادرة على اجترار تنظيم سياسي فعال يستطيع تولي مسؤولية الحكم بعد الإجهاز على نظام صدام. وربما تعزز مثل هذا الخوف جراء امتناع قادة أكراد العراق وأبرز المنظمات الشيعية العراقية عن التورط في أية علاقة وثيقة جداً مع المؤتمر الوطني العراقي (INC)⁽³³⁾. فطوال بقاء جماعات المعارضة عاجزة عن إثبات قدرتها المقنعة على تحقيق النجاح في عملية استبدال النظام العراقي، تستمر أنقرة في تفضيل بقاء صدام بما يؤدي، أقله حالياً، إلى الحيلولة دون حدوث انهيار للتوازن السياسي الإقليمي، وإلى توفير بعض الضمان لتحقيق المصالح القومية التركية فيما يحصل في العراق وحوله من تطورات.

أدت التطورات الحاصلة في شمال العراق، بعد حرب الخليج في سنة 1991م، إلى إبقاء تركيا في مواجهة مصالح مختلطة ومتناقضة بعض الشيء. فقيام دولة كردية، نتيجة تعرض نظام صدام حسين للوهن، كان لا بدّ من منعه بسبب عواقبه المحتملة فيما يخص السكان الأكراد في تركيا نفسها. ولكن

الهجوم العراقي الواسع على الأكراد لاستعادة السيطرة العراقية في المنطقة لم يكن، هو الآخر، مرحباً به، بسبب احتمال استشارة حركة لاجئين واسعة باتجاه تركيا. وكان من المفروض أيضاً إبقاء سلطة الحكم الذاتي الكردي السياسية في شمال العراق في حالة ضعف تحول دون خلق دولة كردية، ولكنها على درجة من القوة تكفي لتمكينها من منع حزب عمال كردستان (PKK) من الحصول على موطن قدم إلى الجنوب من الحدود التركية. كانت أنقرة مضطرة أيضاً لأخذ المصالح الأمريكية الكامنة في إبقاء صدام ضعيفاً، عبر فرض العقوبات الدولية، وضمان استمرار العملية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تستهدف إزالة القدرة العراقية على صعيد أسلحة الدمار الشامل، بعين الاعتبار الجدي. أضف إلى ذلك أن المصالح الاقتصادية التركية كانت تلزم أنقرة بالإبقاء على علاقات متواصلة ومتناغمة نسبياً مع بغداد. وأخيراً، فإن هذه العناصر كلها لم تستطع أن تحرم تركيا من القدرة على المناورة في اتباع مصالحها الأمنية في حربها على إرهاب حزب عمال كردستان (PKK) في جنوب - شرق البلاد.

أواخر سنة 1997م، قام أحد الدبلوماسيين الأتراك بوصف هذه الهواجس والهموم المتضاربة قائلاً: «ينطوي اتفاق الحزبين الكرديين (KDP) و(PUK) على خطر إيجاد كيان كردي، وهو أمر غير مقبول بالنسبة إلينا. وإذا أقدمنا على تدمير كل منهما الآخر، كما هي حال الوضع الآن، فإن من شأن القتال أن يتيح لحزب عمال كردستان (PKK) فرصة تعزيز وجوده في المنطقة. نحن راغبون في أن تعود بغداد إلى المنطقة، ولكن الولايات المتحدة معارضة كلياً»⁽³⁴⁾.

ووجهت أنقرة بخيارات صعبة لغياب الحل المثالي النموذجي المتمثل بإقامة نظام ديمقراطي عراقي قَدرًا كافيًا من الحكم الذاتي لسكانه الأكراد، يمنع حزب عمال كردستان (PKK) من استخدام الأراضي العراقية في نشاطاته، ويعزف عن بناء ترسانة عسكرية ضخمة. ومما لا يدعو إلى الدهشة أنها - أنقرة - حاولت تحقيق جميع مصالحها إلى حدود معينة بدرجات متباينة من النجاح

في أوقات مختلفة. كان لا بدّ للتجديد المستمر لتفويض «عملية توفير الراحة» مثلها مثل بديلتها: «عملية العين الشمالية الساهرة» من استيعاب الولايات المتحدة وخطب ودها. أما الحفاظ على الصلة السياسية مع الفريقين الكرديين في شمال العراق كليهما، فكان يجب أن يوفّر تأييدهما ضد حزب عمال كردستان (PKK) ويضمن سيطرة تركيا على التطورات الجارية في شمال العراق، فضلاً عن تمكين الجيش التركي، بصورة مطلقة نسبياً، من تجريد عمليات عسكرية ضد حزب عمال كردستان (PKK) على امتداد الحدود العراقية. أما إعادة العلاقات الرسمية مع بغداد ولو على مستوى دبلوماسي أدنى بسرعة نسبية بعد حرب الخليج، رفع التمثيل الدبلوماسي مؤخراً إلى مستوى السفراء، ودعوة طارق عزيز في شباط/فبراير سنة 1999م، فكانت ترمي إلى الحيلولة دون حصول الطلاق الكامل بين الدولتين الجارتين في سبيل تأمين حصة ذات شأن من الفوائد الاقتصادية المحتملة لتركيا جراء رفع عقوبات الأمم المتحدة، خصوصاً في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لدى الأمم المتحدة، الذي أفضى أيضاً إلى إعادة فتح خطي أنابيب النفط التوأمين بين كركوك ويومورتاليق⁽³⁵⁾.

لقد تمثل الاستثناء الوحيد من هذه السياسة القائمة على الموازنة الدقيقة بين المصالح المتباينة بالعمل العسكري المباشر ضد مواقع حزب عمال كردستان (PKK) المحصّنة. فالقوات المسلّحة التركية درجت على اتخاذ قراراتها الخاصة بالأعمال المعنية بصورة مستقلة إلى حدّ بعيد، ودون إيلاء كبير اهتمام لعملية أنقرة أو للتوازن في العلاقات الكردية. الكردية بين حزبي (KDP) - ر. - و(PUK). كان هدفها الأساسي متركزاً على الحيلولة دون نشوء مواقع دائمة لقوات حزب عمال كردستان خلف الحدود التركية، على حماية الأعمال العسكرية التركية في جنوب. شرق البلاد من أي تدخل مُعَادٍ، وعلى عزل مقاتلي حزب عمال كردستان (PKK) في تركيا عن مناطق اللجوء المحتملة في

شمال العراق. وقد كانت القوات المسلحة التركية، التي اعتبرت مفيدة على هذا الصعيد، مستعدة أيضاً للانخراط في تعاون محدود مع حزب البارزاني (KDP) لأن المنطقة الخاضعة لسيطرة الأخير كانت متداخلة جزئياً مع منطقة عمليات حزب عمال كردستان (PKK) في شمال العراق. غير أن مثل هذا التعاون مع الأكراد العراقيين لم يمكن قط من تقييد حرية الجيش في العمل. لقد شكّل طرد أوج آلان من سورية عن طريق التهديد بالتدخل العسكري، هو الآخر إنذاراً غير مباشر لبغداد والقادة الأكراد العراقيين داعياً إلى أخذ تصميم تركيا على محاربة حزب عمال كردستان (PKK) حيثما أمكن الوصول إليه مأخذ الجد.

كانت سياسة تركيا الحريضة على ألا تنأى بنفسها كلياً عن النظام العراقي سبباً لبعض المشكلات على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة. فالقيادة السياسية والعسكرية التركية لم تُسلم قط، في الواقع، بالسياسة الأمريكية القائمة على عزل العراق والتشجيع على الإطاحة بصدام حسين خشية تهديد الاستقرار الإقليمي. وثمة أيضاً كثيرون في الأوساط القيادية بأنقرة ممن يؤمنون بأن الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى دائبة، برغبة منها أو دونها رغبة، على دفع عجلة عملية إيجاد دولة كردية منفصلة في شمال العراق، وهو تطور لن تكون تركيا مستعدة قط لقبوله⁽³⁶⁾ (*).

ظلّ التأييد التركي لـ«عملية توفير الراحة» متحفظاً على الدوام، وبقيت النقاشات البرلمانية حول تمديدتها مثقلة بالمقترحات الداعية إلى إلغاؤها⁽³⁷⁾. غير أن الجيش التركي بقي قادراً على إقناع السياسيين بأن التمديد كان في مصلحة

(*) لعلّ النموذج الصارخ لهذا الموقف هو سبل التهم الذي أطلقه نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية بولنت أجويد خلال الأزمة العراقية أوائل سنة 1998م، حيث حذّر من احتمال أن تكون بريطانيا العظمى عازمة، في السر، على إقامة دولة منفصلة في القسم الكردي من شمال العراق. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

تركيا. فحتى رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين إربكان انقلب رأساً على عقب وضمن تأييد كتلة حزبه، حزب الرفاه، البرلمانية في تموز/ يوليو سنة 1996م، على الرغم من أنه كان، وهو في المعارضة، أحد أنشط معارضي «عملية توفير الراحة». رحّبت القوات المسلّحة التركية بالعملية لأن تورّط التحالف العسكري المضطرد في شمال العراق كان من شأنه أن يساعد على التخفيف من ردود الأفعال الجماهيرية الدولية، الأمريكية منها خصوصاً، على عمليات الاجتياح العسكري التركي للمنطقة.

لم تكن الريب حول «عملية توفير الراحة» (OPC) إلاّ تعبيراً خاصاً عن إحساس أشمل لدى شعب تركيا بأن «تركيا تعرّضت، بسبب الطبيعة المدوّلة للمشكلة العراقية، لفقدان حريتها على صعيد التحرك في المنطقة. ومازق تركيا الراهن يكمن في أنها، بمشاركتها في فرض الحصار الدولي على العراق، حرصاً على التعاون مع سياسات الولايات المتحدة والأمم المتحدة، إنما تسلك، فعلياً، سلوكاً يتناقض مع مصالحها الخاصة»⁽³⁸⁾.

يتجلّى الأمر بوضوح فيما يخص المصالح الاقتصادية. فقد تكبّدت تركيا خسائر فادحة نتيجة العقوبات المفروضة على العراق، الذي كان على الدوام شريكاً تجارياً ذا شأن، وأهم مورّدي النفط إلى تركيا. لقد كان الاقتصاد في جنوب - شرق البلاد معتمداً على العلاقات التجارية مع العراق وعلى مدخول حركة الترانزيت إلى العراق المارّة بأكثريتها عبر المنطقة⁽³⁹⁾(*) . أما التجارة شبه الشرعية التي تطوّرت مع الجيب الكردي على امتداد السنين، خصوصاً النقل الذي يتعرّض أحياناً للقطع، لمادة زيت الديزل من المنطقة الكردية إلى جنوب -

(*) بل وتوجد أصوات ترتفع من الدوائر السياسية التركية تقول إن «البطالة [في جنوب شرق البلاد] دأبة على مد نشاطات حزب عمال كردستان بصورة متزايدة». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

شرق تركيا، فلم تستطع أن تعوّض الخسائر الناجمة عن انهيار التجارة والأعمال الطبيعية التركية - العراقية. وبالتالي، فإن لتركيا مصلحة اقتصادية قوية، بل وسياسية، أحياناً، في رفع عقوبات الأمم المتحدة.

ظلّ المأزق السياسي التركي والوضع الاستثنائي الخاص للبلاد يطفوان على السطح كلما نشأت توترات بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية حول مطالبة الأمم المتحدة بالإشراف على عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل الموجودة لدى العراق. وما إن كانت هذه التوترات تتصاعد لتصل إلى مستوى دفع الولايات المتحدة إلى القيام بأعمال عسكرية ضد العراق لفرض أنظمة الأمم المتحدة، حتى كانت تركيا تتعرّض لخطر البقاء محصورة بين فكّي كَماشة تضامنها مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة من جهة، ومصالحها الكامنة في الحفاظ على علاقات سالكة مع بغداد من الجهة الأخرى. أضف إلى ذلك أن مثل هذه الأوضاع كانت تميل إلى خلق جملة من المشكلات السياسية الداخلية بسبب وجهات النظر المتباينة لدى القوى السياسية المختلفة في تركيا. وقد كان هذا واضحاً، مثلاً، خلال الأزمة التي تفجّرت أوائل سنة 1998م، حين واجهت حكومة مسعود يلماظ الائتلافية صعوبات في اتخاذ موقف موحد. فأراء رئيس الوزراء كانت أكثر تناغماً مع الموقف الأمريكي المتشدد من صدام حسين، في حين بدا نائبه ومنسّق السياسة الخارجية في وزارته، بولنت أجويد من حزب اليسار الديمقراطي (DSP)، أكثر تعاطفاً مع الزعيم العراقي⁽⁴⁰⁾. حتى بعد حصول القطيعة بين بغداد والأمم المتحدة، وانطلاق الضربات الجوية الأمريكية، حاولت حكومة أجويد أن تُبقي خطوطاً مفتوحة أمام التواصل الودّي مع القيادة العراقية، على الرغم من أنها ظلّت في الوقت نفسه، تؤكد أيضاً ضرورة امتثال العراق لقرار الأمم المتحدة.

من شأن هذا الاستعراض العام لتورط تركيا المعقّد في الشؤون العراقية

بعد حرب الخليج، أن يتمخض عن استنتاج يقول إن أنقرة حريصة على التوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة العراقية، ولكن دون امتلاك الوسائل اللازمة لتحقيق مثل هذه التسوية، انطلاقاً من إمكانياتها الخاصة، أو لحفز حليفها الرئيسية على العمل في سبيل تسوية تلبي المصالح التركية. ثمة شعور متنام لدى الأوساط السياسية التركية بأن العقوبات المفروضة على العراق يجب أن تنتهي، لأن البلد لم يعد يشكل خطراً على التوازن الإقليمي. من الواضح أن مثل هذا الموقف يتناقض مع السياسة الأمريكية الدائبة على تكثيف جهودها الرامية إلى الإطاحة بنظام صدام. وبالتالي، فإن تركيا ستبقى محكومة بوضع «اتممخض فيه الضغوط المتضاربة الصادرة عن الحلفاء، مع حاجة تركيا الأساسية إلى علاقات جيدة مع العراق، عن مأزق شديد الإرباك على صعيد السياسة الخارجية»⁽⁴¹⁾.

التعاون التركي - الإسرائيلي الاستراتيجي الجديد

شكّل توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر سنة 1993م، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عامل دفع لعلاقات تركيا مع إسرائيل. أدّى اعتراف المنظمة بإسرائيل إلى تقليص ضرورة اتباع موقف شديد الحرص على الموازنة بين الدول العربية وإسرائيل. فالتحسين الحذر للعلاقات الثنائية الذي كان على قدم وساق منذ عدد من السنوات أمكن قلبه إلى عملية تطوير سريع لسلسلة طويلة من أشكال التعاون الواسع وبعيد المدى على مختلف الأصعدة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية⁽⁴²⁾. وفيما شهدت العلاقات الثنائية، خصوصاً في المجال العسكري، ازدهاراً ملحوظاً، فإن الآمال المعلقة على المساهمات التركية أو المشتركة الممكنة في إقامة نظام إقليمي جديد قائم على التعاون لم تتمكّن من أن تتحقّق بسبب التغيير الحكومي في إسرائيل ونتيجة انهيار المباحثات السلمية الإسرائيلية - السورية.

ما لبث ما كان يمكن اعتباره في البداية نوعاً من التفاهم على التعاون بين الدولتين الأقوى في المنطقة على طريق تشجيع قيام نظام إقليمي جديد أن تطوّر إلى علاقة خاصة ذات آفاق غير واضحة. شعرت سورية، وإيران، والعراق بالتهديد المباشر، وبادرت أكثرية الدول العربية الأخرى إلى التحذير من قيام «جبهة عسكرية» جديدة في المنطقة، جبهة مصمّمة «في التحليل الأخير لحماية المصالح الإسرائيلية والأمريكية، ولاحقاً تلك الدول التي تعارض سياساتهما»⁽⁴³⁾. لم يكن ذلك إلا نتيجة الموقف الصارم الذي اتخذته أنقرة من علاقتها الجديدة مع إسرائيل خلال فترة نتنياهو، حيث كانت عملية السلام مجمّدة عملياً. يتعيّن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت عودة حكومة باراك الإسرائيلية الجديدة إلى النظرة السابقة المتسمة بقدر أكبر من النزعة التعاونية إلى العملية السلمية ستفضي أيضاً إلى تهدئة المخاوف العربية من التعاون التركي - الإسرائيلي. من شأن حصول ذلك أن يتمخض عن إبراز مفاعيل التعاون الداعمة للاستقرار على صعيد التطورات الإقليمية بصورة أوضح.

جرت بعد أوصلو سلسلة من الزيارات التركية - الإسرائيلية ذات المستوى الرفيع كانت مصحوبة بتوقيع جملة من الاتفاقيات الثنائية المهمة التي تنظم التعاون في مجالات مختلفة. فبين تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1993م، وتشرين الثاني/نوفمبر سنة 1994م، قام كل من وزير الخارجية التركي حكمت جتين، ورئيس الدولة الإسرائيلي عازر وايزمن، ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، ورئيسة الوزارة التركية تانسو تشيللر بزيارات متبادلة للبلدين. وقّع جتين مذكرة تفاهم حدّدت إطار التعاون البعيد المدى، بما فيه التعاون العسكري. وحاولت السيّدة تشيللر أن تمهّد الطريق لعلاقات اقتصادية أنشط وأقوى. ولدى قيام رئيس الجمهورية التركي بزيارة إسرائيل في آذار/مارس سنة 1996، تمّ توقيع اتفاقية تجارة حرة كانت تنتم لاتفاقية خاصة بالتعاون في مجال التدريب العسكري جرى توقيعها في شهر شباط/فبراير، ولم تلفت الأنظار

لبعض الوقت^{(44)*}. بهذه الاتفاقيات وعد الاقتصادان الأعظم والقوتان الأكبر من حيث الجبروت العسكري في المنطقة، بتعاون طويل الأمد لفائدة الطرفين كليهما. ثمّة، منذ ذلك الوقت، سلسلة من الزيارات الدبلوماسية المنتظمة لمختلف أعضاء الحكومتين، ولشخصيات سياسية مهمة أخرى، رافقت عملية التعاون الاقتصادي والعسكري، مؤكّدة الأهمية التي يعلّقها كلٌّ من الجانبين على هذه العملية.

من خلال اتفاقية التجارة الحرة، تسعى تركيا إلى أن تلتحق، بطريقة أكثر اتصافاً بالتباعد عن المباشرة، بركب اتفاقيات التجارة الحرة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى إضافة عناصر مهمة إلى اتفاقية الوحدة الجمركية الخاصة بها مع الاتحاد الأوروبي، تلك الاتفاقية التي أصبحت نافذة اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1996م⁽⁴⁵⁾. تشكّل الحالة المتقدمة نسبياً للقطاع العام الصناعي في البلدين كليهما، هي الأخرى، مؤشراً إيجابياً على وجود إمكانيات نمو لا بأس بها للتجارة البينية بعد نفاذ اتفاقية التجارة الحرة بصورة كاملة. بقي الميزان التجاري، حتى الآن، يميل لصالح تركيا التي تصدر المنسوجات، والمعدات الإلكترونية، والمواد الغذائية، والقمح إلى إسرائيل التي تبيعها مواد كيميائية، وأدوات بلاستيكية، وكومبيوترات ومعدات اتصالات بعيدة، فضلاً عن تجهيزات الري. بلغ حجم التجارة 760 مليوناً من الدولارات في سنة 1998م، بزيادة عشرين بالمئة عما كان عليه سنة 1997م؛ ويأمل الطرفان كلاهما بنمو الحجم ليصل إلى مليار واحد من الدولارات في سنة 2000م⁽⁴⁶⁾. ثمة تحسين آخر للروابط الاقتصادية يمكن أن

١٩ تم دعم اتفاقية التجارة الحرة باتفاقية تحظر الازدواجية الضريبية وبأخرى تشجع الاستثمارات وتوفر الحماية لها. أما فيما يخص اتفاقية التعاون العسكري، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

يتحقق عبر قيام تركيا، مع الزمن، بتزويد إسرائيل بمياه الشرب، على الرغم من أن مثل هذه الأفكار لا يمكن أن تتحقق، حسب أقوى الاحتمالات، إلا ضمن إطار خطة أوسع للسياسة المائية الإقليمية بعد التوصل إلى تسوية سلمية دائمة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

ظلت العلاقات الاقتصادية والتجارية مصحوبة بفيض متدفق من السياح الإسرائيليين المتوجّهين إلى تركيا، بعد سنة 1993م، خصوصاً. لم تكن شواطئ تركيا الجنوبية، بالنسبة إلى هؤلاء السياح الإسرائيليين، منطقة استجمام قريبة وقليلة التكاليف بصورة معقولة فقط، بل وكانت، عبر كازينوهاتها، توفّر، إلى وقت قريب، فرصة المقامرة المحظورة في إسرائيل. غير أن الحظر الذي فُرض على أندية القمار في تركيا في أثناء متابعة قضية صوصرلوق سنة 1997م، ما لبث أن أدّى إلى إغلاق هذا المتنفس على الإسرائيليين. ومهما يكن فإن السياحة الإسرائيلية في سنة 1997م، زادت بنسبة 3,7 بالمئة عما كانت عليه سنة 1996م. جاء العديد من السياح الإسرائيليين الذين بلغ مجموعهم 263 ألفاً إلى استانبول، التي كانت وطناً لجالية يهودية منذ تعرض اليهود السفارديين للطرد من إسبانيا سنة 1492م، في أثناء محاكم التفتيش الكاثوليكية. كثيرون من هؤلاء اليهود الاستانبوليين هاجروا إلى إسرائيل بعد قيامها، ولكنهم حافظوا على بعض الروابط مع العاصمة (الثقافية) التركية⁽⁴⁷⁾.

لقد تراجع اهتمام الجمهور بالعلاقات الاقتصادية بعد نفاذ اتفاقية التجارة الحرة في أيار/مايو سنة 1997م. أما البُعد العسكري للعلاقات التركية - الإسرائيلية فقد استأثر، بصورة شبه كاملة، بالنقاش السياسي نتيجة لمدى وسرعة تطوره. فما بدأ باتفاقية التدريب العسكري في شباط/فبراير سنة 1996م، ما لبث أن تطوّر بسرعة إلى تعاون واسع يكاد يشمل جميع أنماط النشاطات ذات العلاقة بالجيش⁽⁴⁸⁾. يتضح من كثافة زيارات كبار القادة العسكريين ومسؤولي وزارة الدفاع رفيعي المستوى، أن مركز اتخاذ القرار

بالنسبة إلى القطاع العسكري من العلاقة في أنقرة موجود في هيئة الأركان العامة.

ثمة في صُلب العلاقة حوار استراتيجي نصف سنوي، وهو مقترح إسرائيلي، بدأ في أنقرة في كانون الأول/ديسمبر سنة 1996م. وفي هذه الحوارات التي يشارك فيها عدد كبير من ضباط الجيش ذوي الرتب الرفيعة، ينصب الكلام عادة على تقويم الأخطار الإقليمية كما يراها الفريقان كلاهما، ويتضمن تبادلًا للمعلومات الاستخباراتية. ومثل هذه المبادرات لا تقف عند حدود المساهمة في تحسين وتعزيز الروابط الشخصية بين الشخصيات القيادية العسكرية بل وتتجاوزها لتشكّل شرطاً مسبقاً لا يمكن الاستغناء عنه لأية عمليات عسكرية مشتركة لاحقة. ومثل هذا الاحتمال يتعذر استبعاده نظراً لقيام كل من إيران، والعراق، وسورية بحيازة الصواريخ التي تعتبرها كل من تركيا وإسرائيل تهديداً موجهاً إليهما⁽⁴⁹⁾.

تحدّثت تقارير صحفية عن أن مشاركين أردنيين حضروا أيضاً جانباً من الاجتماعات⁽⁵⁰⁾. إذا صحّت الأنباء فإن تلك هي المرة الثانية التي يكون فيها الأردن قد التحق بركب العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد مشاركة مراقب عسكري أردني رفيع المستوى في مناورة «عروس البحر الموثوقة» البحرية الأمريكية - الإسرائيلية - التركية التي جرت في المياه الإقليمية الإسرائيلية أوائل كانون الثاني/يناير سنة 1998م. من المبكر الحديث، على أية حال، عن أي توسيع للمباحثات أو حتى التعاون إلى مشروع ثلاثي الأطراف، على الرغم من أن الجيش التركي سيكون مرحّباً بمثل هذا التطور. ثمة كانت مناورات تدريبية ثنائية لوحدات برّية صغيرة في تركيا والأردن في ربيع 1998، بهدف تبادل الخبرة، واكتساب المعرفة بالممارسات وأساليب التدريب المحلية الوطنية، وتعزيز التعاون العسكري بصورة عامة⁽⁵¹⁾. غير أن الملك الأردني الراحل حسين أنكر بقوة، في إحدى زيارته لواشنطن، أن تكون ثمة أية نوايا أردنية

للاتحاق بركب التعاون التركي - الإسرائيلي، دون إهمال الإشارة إلى العلاقات الثنائية الممتازة مع تركيا⁽⁵²⁾.

لعل الجانب الثاني الأكثر أهمية للتعاون العسكري التركي - الإسرائيلي هو الجانب المتعلق بتطوير الأسلحة والمعدات. ففي أواخر سنة 1996م، فازت الصناعات الجوية الإسرائيلية في منافسة دولية بعقد لإدخال تحسينات على 54 طائرة تركية مقاتلة نفائة من طراز إف - 4، مقابل 632 مليوناً من الدولارات، وفيما بعد فازت بعتاء لتحسين 48 طائرة تركية من طراز إف - 5، في مشروع بلغت قيمته 80 مليوناً من الدولارات. سيكون المشروع مشتملاً على زيادة الطاقة النارية والقدرة على المناورة فضلاً عن تحسين الرؤية والإلكترونيات. بدأ المشروع في إسرائيل وسينتهي في مركز الإصلاح التابع لسلح الجو التركي في اسكيشهر، مما يعني أن الأمر ينطوي على قدر كبير من نقل التكنولوجيا إلى قطاع الصناعة العسكرية التركية⁽⁵³⁾.

يترافق مع عملية تحسين طائرات ال إف - 4، شراء 200 صاروخ إسرائيلي من طراز بوبي - 1، من قبل سلح الجو التركي جنباً إلى جنب مع خطط لإنتاج المئات من صواريخ بوبي - 2، التي يصل مداها إلى 150 كيلومتراً بصورة مشتركة. وهذه الصواريخ يمكن تركيبها أيضاً على طائرات إف - 16 التركية. كذلك فإن الدولتين وقعتا مذكرة تفاهم حول التطوير والإنتاج المشترك لمنظومة صواريخ مضادة تكتيكية ذات مدى متوسط بعد أن رفضت الولايات المتحدة ضم تركيا إلى المشروع الأميركي - الإسرائيلي لتطوير صواريخ آرو (السهم) من طراز ATBM⁽⁵⁴⁾.

عبّرت تركيا عن اهتمامها بطائرة الإنذار المبكر المعروفة باسم فالكون (الصقر)، وبالطائرات غير المأهولة، وبالأسيجة الخاصة، وبمنظومات المراقبة الرادارية لإحكام إغلاق حدودها مع العراق وسورية، وببنديقة المشاة المعروفة باسم الجليل لإحلالها محل بنادق ال جي - 3، المستعملة الآن في الجيش

التركي. إن الصناعة العسكرية الإسرائيلية التي تنتج دبابة مركافا - 3، هي بين الأطراف المشاركة في المناقصة الخاصة بالمشروع التركي الذي يقدر بـ 4,5 مليارات من الدولارات لإنتاج المئات من أحدث الدبابات بصورة مشتركة لإحلالها محل المعدات التركية العتيقة⁽⁵⁵⁾. وبفضل جملة هذه المشروعات تكاد إسرائيل أن تصبح شريكة تركيا الرئيسية في ميدان الصناعة العسكرية. وقيادة الجيش التركي، التي تبحث عن بدائل للشركاء الأمريكيين والأوروبيين الغربيين في مجال الحياة والإنتاج المشترك للخلاص من الشروط السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالقضية الكردية، وبمسائل أخرى مشابهة غالباً ما يجري ربطها بمثل ذلك التعاون، هي التي تقف وراء هذا التطور.

وينطوي التعاون التركي - الإسرائيلي أيضاً على التدريب العسكري. فسلح الجو الإسرائيلي يستطيع، بصورة منتظمة، أن يستخدم قواعد موجودة في وسط الأناضول لتدريب الطيارين على التحليق طويل المدى فوق أراضي جبلية تدريباً يتعذر توفيره في إسرائيل، غير أن من شأنه أن يصبح ضرورياً عند القيام بأية مهمات ضد إيران. وعلى الرغم من أن تفاصيل اتفاقية التدريب ليست منشورة، فإن هناك أوساطاً واسعة، تعتقد بأن الطيارين الإسرائيليين يستفيدون أيضاً من إمكانية التحليق في أجواء قريبة من إيران، وسورية، والعراق لالتقاط المعلومات الاستخباراتية. أما طائرات إف - 16 التركية فتتلقى بانتظام تدريبات في مجالات الرد على الصواريخ المضادة، والحرب الإلكترونية، والمعارك القتالية، في صحراء النقب الإسرائيلية، بالإفادة من تكنولوجيات التدريب الإسرائيلية المتقدمة⁽⁵⁶⁾. وإضافة إلى التدريبات الجوية المتبادلة، قام سلاحا البحرية التركي والإسرائيلي بمناورات مشتركة في المياه الدولية بالقرب من الشاطئ السوري لتنسيق إجراءات البحث والإنقاذ، التحقت بهما في كانون الثاني/يناير سنة 1998م، القوات البحرية الأمريكية لتنفيذ مناورة ثلاثية الأطراف.

في حين أن التعاون الاقتصادي والتواصل السياسي بين تركيا وإسرائيل سارا على ما يرام، ما لبث التعاون العسكري أن أصبح موضوع جدل خلافي في تركيا من جهة، وبين تركيا والدول العربية من جهة ثانية. فمنذ البداية هبَّت، ليس فقط سورية، وإيران، والعراق، بل وحتى الدول العربية الأكثر اعتدالاً، إلى إطلاق سيل من الانتقادات العنيفة الموجَّهة ضد «التحالف الوليد» كما جرى وصف التعاون التركي - الإسرائيلي⁽⁵⁷⁾. لم يستطع فيض التأكيدات التركية الزاعمة أن هذا التعاون لم يكن موجَّهاً ضد أي طرف ثالث، ولم يكن سوى اتفاق واحد بين العديد من الاتفاقات التي سبق لأنقرة أن وقَّعتها، بما فيها عدد غير قليل من الاتفاقات الموقَّعة مع بلدان عربية، أن يخفَّف من هواجس العرب وثورة غضبهم. ففي أحد الاجتماعات الوزارية بالقاهرة في آذار/ مارس سنة 1998م، عبَّرت الجامعة العربية، مرة أخرى، عن القلق إزاء التعاون التركي - الإسرائيلي، وطالبت تركيا بإعادة النظر في سياستها. كذلك قامت الجامعة بانتقاد أنقرة على سياستها المائية فيما يخص نَهْرَي الفُرات ودجلة، هذه السياسة التي تعتبر ضارَّة بالنسبة إلى المصالح السورية والعراقية⁽⁵⁸⁾.

ثمة مخاوف أقوى من ذلك عبَّرت عنها سورية وإيران اللتان تشعران بالتهديد المباشر جراء هذا التعاون. ورداً، ربما، على تقارب تركيا مع إسرائيل، بادرت سورية إلى تحسين علاقاتها المجمَّدة مع العراق وإلى رفع مستوى الروابط مع إيران. إن تركيا وإسرائيل تنظران بعين الريبة إلى إيران بسبب تورُّط طهران في النشاطات العديدة الشرق أوسطية، التي نالت كل منهما نصيبها منها. أضف إلى ذلك يشكُّل قيام إيران بمراكمة الأسلحة، وخصوصاً الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، جنباً إلى جنب مع قدراتها النووية المحتملة، مصدر قلق عميق بالنسبة إلى الأوساط الأمنية التركية والإسرائيلية⁽⁵⁹⁾. حتى في غياب أية اتفاقيات دفاعية صريحة، لا تبدو محتملة بقوة، يمكن للتعاون

العسكري أن يضطلع بدور حزام أمني معزّز ومدعّم بالنسبة إلى الطرفين . فوضعية إسرائيل في أي اشتباك عسكري لاحق مع إيران ، من شأنها أن تتحسن كثيراً حين تصبح قادرة على استخدام المَعْبَر التركي ، في حين يمكن لشار البرامج المنظورة على صعيد حيازة الأسلحة والإنتاج العسكري المشترك ، أن تؤدّي إلى مضاعفة قدرات الردع التركية ضد أية تهديدات إيرانية لاحقة بإثارة نزاعات عسكرية ، مهما كانت غير محتملة .

يتعيّن على تركيا أيضاً أن تطمئن إلى عدم تحوّل مصالحها إلى ضحايا لأية اتفاقية سلام إسرائيلية - سورية⁽⁶⁰⁾ . فأنقرة تبدي قَدراً استثنائياً من التخوّف والقلق إزاء احتمال حفز مثل هذه الاتفاقية السورية على توجيه طاقتها العسكرية ضد تركيا في سبيل تدعيم مطالبتها بمحافظة هاتاي التركية ، لواء إسكندرون السابق ، تلك المحافظة التي اضطرت دمشق إلى التنازل عنها لتركيا تحت الضغط الفرنسي سنة 1939م . أضف إلى ذلك أن سورية تستطيع أن تحاول تدعيم موقفها في النزاع المائي بتهديدات عسكرية بعد أن تكون قد تحرّرت من التدابير الاحتياطية العسكرية ضد إسرائيل ، بل وقد ينشأ نوع من التفاهم السوري - الإسرائيلي حول حل مشكلتهما المائية المشتركة فيما يخص نهر الأردن على قاعدة ضغط مشترك مدعوم من الولايات المتحدة على تركيا لإجبارها على الإذعان للمطالب السورية حول توزيع مياه الفُرات⁽⁶¹⁾ . لن تغرق تركيا كلياً في بحر من الحزن والأسى ، إذا ما تمخض تعاونها العسكري مع إسرائيل عن تصليب الموقف السوري من جدوى وصوابية المباحثات السلمية .

دأبت الحكومات التركية ، تحت ضغط قيادة الجيش ، على الاستخفاف بالانتقادات العربية . حتى خلال الفترة الانتقالية الإسلامية لرئاسة نجم الدين إربكان ، لم يكن مسموحاً للجناح الرفاهي (نسبة إلى حزب الرفاه RP) في الحكومة أن يتدخّل ، بصورة جوهرية ، في سياسة التعاون الناشئة ، واضطر

إيربكان لابتلاع معارضته لتلك السياسة، تلك المعارضة التي كان قد عبّر عنها بقدر كبير من الحيوية وهو خارج الحكومة⁽⁶²⁾(*) . أضف إلى ذلك أن كثيرين في الأوساط السياسية التركية يعتقدون بعدم وجود أسباب وجيهة تدعو أنقرة إلى الاهتمام بالمشاعر السياسية العربية، لأن البلدان العربية لم تبد أي تفهم أو دعم خاص لمصالح تركيا في الماضي . وهذا يصح، بصورة استثنائية، على القضية القبرصية والتعويض عن خسائر تركيا جراء حرب الخليج [الثانية] في سنة 1991م .

ثمة من يشيرون إلى أن على تركيا، لانخراطها المحتوم وتورطها الذي يتعذر الهروب منه في شؤون الشرق الأوسط وشجونه، أن تحرص على تجنب استعداد البلدان العربية عن طريق تطوير علاقة منحازة مع إسرائيل . يبدو أن هذا هو رأي حكومة أجويد أيضاً . فانطلاقاً من خط هذه الحكومة القائم على اتباع سياسة خارجية تؤكد البُعد الإقليمي، قام وزير الخارجية إسماعيل جيم بزيارة مختلف البلدان العربية لتحسين العلاقات والتخفيف من الهواجس العربية إزاء سياسة تركية ذات بُعد واحد في الشرق الأوسط⁽⁶³⁾ .

هناك على الدوام قَدْر معيّن من التوتر بين الموقف ذي التركيز الأمني من شؤون الشرق الأوسط، وهو الموقف الذي يحظى بتفضيل القوات المسلّحة التركية من جهة، وبين موقف أكثر استلهاماً للسياسة ومنطقها تمثله نُخبَة السياسة

(*) أواخر سنة 1996م، حاول إيربكان، عبثاً، تعطيل اتفاقية لتحسين طائرات (إف - 4) المقاتلة التركية من قِبَل مؤسسة صناعة الطائرات الإسرائيلية . كثيراً ما كان يتم تجاوزه في العملية السياسية من قِبَل كبار ضباط الجيش، حيث بادرت الصحافة التركية، قبيل رحيل تحالف الرفاه - الطريق القويم عن السلطة، إلى طرح السؤال التالي: «منذ متى، حتى الآن، كان رئيس الوزراء يضطلع بأي دور في عملية صنع القرار على صعيد العلاقات مع إسرائيل؟» . (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الخارجية التركية من الجهة المقابلة. ينطلق الجيش، في المقام الأول، من اعتبارات تدعيم قدرات تركيا على صعيدي الردع والدفاع في مواجهة أية فعاليات عسكرية عدائية محتملة من جانب دول مجاورة، فضلاً عن محاربة تهديدات فعلية تتعرض لها وحدة البلاد السياسية والإقليمية. أما نُخبة السياسة الخارجية فتميل عادة إلى أخذ الطيف الأوسع للترابط الإقليمي بين القوى وتطوره المحتمل بعين الاعتبار، مما يفضي، بصورة آلية، إلى سياسة أكثر اتصافاً بالرفض والممانعة، وأخرى أكثر توازناً تُجَاه التطورات الإقليمية، وفي التعامل مع الأطراف الفاعلة في المنطقة.

من شبه المؤكد أن النظرة العسكرية تغيظ الدول المجاورة التي تحس بالخطر من تدابير التسلُّح التركية، وتحدث استقطاباً في المواقف الإقليمية، كما يتجلى بوضوح من ردود الأفعال الإيرانية - العربية المعادية على التعاون العسكري الناشئ بين تركيا وإسرائيل. أما الموقف السياسي فيقود، رغم العديد من التصريحات المناقضة الصادرة عن المناوئين لهذا الموقف، إلى عزل تركيا عن القضايا ذات البُعد الإقليمي، ويقلّص من نفوذ البلاد وتأثيرها على الشؤون الإقليمية، كما يمكن أن يُرى من الدور الثانوي الذي تضطلع به أنقرة في عملية السلام وغياب النفوذ الذي تعاني منه تركيا في مجمل الصراع الدائر بهدف فرض الهيمنة على منطقة الخليج بين إيران والدول العربية.

لكل من الموقفين حسناته أو فضائله. فطوال بقاء الشرق الأوسط خاضعاً لشبكة علاقات بين دول منطلقة، بصورة رئيسية، من اعتبارات توازن القوة حيث يجري النظر إلى معظم الأحداث باعتبارها ألعاب خيارات صفرية (Zero-sum games)، من شأن قيام تحالف تركي - إسرائيلي طويل الأمد، أن يساعد على تحسين الاستقرار الإقليمي «عبر تشكيله لرادع عسكري قوي ضد أي أعداء محتملين»⁽⁶⁴⁾. ويكتسب الأمر مصداقية خاصة إذا بقي التحالف، شأنه حتى الآن، متمتعاً بدعم الولايات المتحدة وتأييدها. من الممكن أيضاً توفير المزيد

من التحسين لحالة الاستقرار، عن طريق التعاون في مجال التخطيط للطوارئ.

غير أن هذا لا يلبث أن يطرح السؤال الحساس والدقيق المتمثل بالمدى الذي يمكن للجيش التركي أن يكون مستعداً لبلوغه على صعيد التورط في الأحداث العسكرية التي لا تكون موجّهة ضد تركيا مباشرة. يشي سجل الجيش بأنه شديد العزوف عن مثل هذا التورط. وكذلك فإن إسرائيل أبدت، هي الأخرى، عزوفاً واضحاً عن التورط بعمق في صراعات تركيا الأمنية في المنطقة، سواء أكانت ضد حزب عمال كردستان (PKK) أم نزاعات مائية مع سورية. وقد سلّطت الحكومة الإسرائيلية كثيراً من الضوء على هذه الحقيقة حين قام الأتراك بممارسة ضغوط على دمشق لكي تطرد أوج آلان. أعلنت حكومة نتنياهو مرة بعد أخرى عن أنها غير ذات علاقة بالتهديدات العسكرية الصادرة عن تركيا ضد سورية. غير أن القيادة السورية لم تعتبر التحرك التركي خديعة خوفاً من احتمال حصول تدخل إسرائيلي. وبالتالي فإن الدول العربية ما زالت مسكونة بالشكوك والهواجس، على الرغم من عدم وجود أسباب وجيهة تدعو إلى توقع تطور التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي إلى حلف حقيقي. وطوال بقاء هذه الهواجس والشكوك، فإن طاقة الردع الكامنة في التعاون تظل داثبة على أداء وظيفتها.

سيكون الأساس المنطقي للتعاون، من وجهة نظر الجيش التركي، متمثلاً بتعزيز قدرات تركيا على الدفاع عن مصالحها القومية في المنطقة، وبتوفير إمكانية تدعيم العلاقات التركية - الأمريكية. فالولايات المتحدة لا تستطيع إلا أن ترحّب بالتعاون التركي - الإسرائيلي بوصفه عامل تدعيم وتقوية للعناصر الموالية للغرب في الشرق الأوسط. قد يفضي الأمر إلى تحسين النزوع الأمريكي إلى التجاوب مع الحرص التركي على تعميق العلاقة المتبادلة. إذا نجحت تركيا في دفع الجالية اليهودية الأمريكية إلى تأييد المصالح التركية، فإن

مقاومة جماعات الضغط (اللوبيات) الأخرى في واشنطن سيتم تحييدها بقدر أكبر من السهولة.

أما بالنسبة إلى النظرة، ذات التركيز السياسي الأقوى، إلى شؤون الشرق الأوسط التي تميز قطاعات ذات شأن من المؤسسة السياسية التركية، فإن الحل الرئيسي يكمن في افتقارها إلى القدرة على المساهمة بصورة مباشرة في حل جملة المشكلات السياسية المتفاعلة في المنطقة؛ إذ لا تستطيع أن تستثمر طاقاتها الكاملة إلا بعد حل المشكلات الرئيسية من حيث المبدأ، لأن المساومة السياسية تتركز، في المقام الأول، على تطوير منظومات إقليمية متعددة الأطراف للتعاون حول أمور مختلفة. وطوال بقاء الصراع الإسرائيلي - العربي من جهة، والتنافس فيما بين العرب أنفسهم من جهة ثانية، النمطين السائدين من أنماط التطور السياسي في المنطقة، فإن الأفكار التركية الداعية إلى التعاون الإقليمي البيئي داخل المنطقة وبين دولها ستظل تقابل بالترحيب اللفظي غير أنها ستبقى تواجه مقاومة عنيفة على صعيد التطبيق العملي. ومن هذا المنظور، فإن التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي لا يسعه إلا أن يعمّق الشكوك العربية حول النوايا الحقيقية الكامنة وراء مقترحات التعاون الأوسع التي تطرحها أنقرة. وبالتالي فإن التعاون، عدا عن انطوائه على بعض الفوائد لكل من تركيا وإسرائيل، لا يبدو قادراً على ممارسة تأثير أوسع في عملية التغلب على الأنماط السائدة والطاغية من النزاعات الإقليمية.

مشكلة الماء المقيمة

يشكل وجود التعاون، أو غيابه، مفتاح التعامل مع أزمة محتملة أخرى في علاقات تركيا مع جيرانها العرب، ألا وهي تلك المتعلقة بمسألة استخدام مياه حوض نَهْرَي الفُرات ودجلة. تتحكّم تركيا بالمنابع الرئيسة والأجزاء العليا

من هذه المنظومة المائية، التي تنطوي على أهمية بالغة بالنسبة إلى عملية التنمية الاقتصادية لجنوب - شرق الأناضول وأجزاء من سورية والعراق اللذين تتركز تجمعاتهما السكانية في هذا الحوض⁽⁶⁵⁾. وإذا أخذنا الزيادة السكانية المتنامية وخطط التنمية الاقتصادية لدى البلدان الثلاثة للري الزراعي وتوليد الطاقة المائية - الكهربائية بعين الاعتبار، فإن مشكلات عويصة في مجال استخدام الماء سوف تنشأ قريباً بالنسبة إلى كل من سورية والعراق إذا لم يتم اعتماد سياسة مائية مشتركة^{(66)(*)}. فالعراق يخطط لتوسيع مساحاته المروية إلى أربعة ملايين هكتار مع حلول سنة 2010م، في حين قد تصل المساحة المروية في سورية إلى 400,000 هكتار، بحلول سنة 2015م، فضلاً عن أن تركيا دائبة على توسيع أراضيها القابلة للري في جنوب - شرق البلاد إلى 1,6 مليون من الهكتارات⁽⁶⁷⁾.

يكمن سبب النزاع بين تركيا وجارتها في مشروع التنمية العملاق الذي تعتزم تركيا من خلاله أن تقلب إقليمها الجنوبي - الشرقي إلى «فردوس» حقيقي. يُعرف المشروع باسم مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب GAP اختصاراً)، وقد تم إطلاقه أواخر عقد السبعينيات. ومشروع (الغاب) هذا هو المشروع التنموي الإقليمي الأكبر والأعلى طموحاً في تاريخ الجمهورية التركية. من المقرر أن يؤدي المشروع بسدوده الاثني والعشرين، وبمحطاته التسع عشرة لتوليد الطاقة، وبأقنيته التي تبلغ أطوالها ألفاً من الكيلومترات للري، إلى تغيير النسيج الاقتصادي والاجتماعي لتسع من المحافظات المتخلفة

(*) فيما يخص دجلة تنطوي إيران أيضاً على بعض الأهمية لسيطرتها على بعض الروافد مثل الزاب الأسفل. حتى الآن لم يتمخض الأمر عن أية مشكلات في العلاقات الإيرانية - العراقية. غير أن من شأن الوضع أن يتغير إذا ما بدأت إيران تستخدم مياه الزاب الأسفل لأغراض الري أو توليد الطاقة الكهربائية، بما يقلص من كمية مياه الدجلة الواصلة إلى العراق. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

في المنطقة التركية ذات الاكثرية الكردية . «من شأن قلب الاقتصاد المحلي من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد زراعي قائم على التجارة . . . أن يذيب التطلعات القومية الكردية الكامنة إلى إقامة وطن مستقل»⁽⁶⁸⁾. أضف إلى ذلك أن مشروع (الغاب) سيزيد من قدرة تركيا على توليد الطاقة الكهربائية بنسبة تتراوح بين 70 و80 بالمئة، ما سيخفف بعض الشيء من حاجة البلاد المتزايدة إلى الطاقة⁽⁶⁹⁾. لقد احتلّ المشروع أعلى مراتب الأولوية السياسية، مما كان يعني أيضاً مجهوداً مالياً هائلاً من جانب تركيا، لأن مصادر التمويل الدولية بقيت شحيحة في ضوء الصراع الإقليمي المحتمل الذي يصاحب المشروع^{(70)(*)}.

مهما بلغت فائدة مشروع (الغاب) لعملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في تركيا، فإن سورية والعراق يعتبرانه شديد الأذى والضرر. وعلى الرغم من أن التوصل إلى حسابات دقيقة أمر صعب بسبب التقلبات السريعة للعديد من المتغيرات ذات العلاقة، فإن هناك تقديرات تقول بأن مشروع (الغاب) في مرحلته النهائية سيختزل تدفق الفرات بنسبة تتراوح بين 30 و50 بالمئة. وسوف يعني هذا خسارة للماء تكاد لا تطاق بالنسبة إلى سورية والعراق. حتى لو أخذنا في اعتبارنا أن من شأن طاقة تدفق دجلة أن تحول دون حصول تغيير كبير في الوضع، فإن حاجة تركيا إلى مياه دجلة ستتضاعف، هي الأخرى، مع تقدم العمل في مشروع (الغاب). ثمة تقديرات متفائلة تقول «تشير أقوى الاحتمالات إلى أن العراق سيواجه نقصاً في الماء في غضون عقد واحد،

(*) قرر البنك الدولي، بعد شكاوى سورية، أن لا يتورط في عملية تمويل سد أتاتورك ومنظومة أنفاق أورفة التابعة للسد لإرواء سهل حران الفسيح الواقع إلى الشمال من مدينة أورفة. تعيّن على تركيا أن تتحمل أعباء هذا الجزء الأساسي من المشروع وحدها إلى حد كبير. ومشروع (الغاب) يبقى متأخراً على الدوام عن البرامج الزمنية الموضوعة جراء مشكلات عويصة تعاني منها الميزانية التركية. للاطلاع على التفاصيل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

وستتعرّض سورية للمشكلة ذاتها خلال عشرين إلى ثلاثين سنة⁽⁷¹⁾. ومن الممكن لهذا الوضع أن ينشأ في موعد أبكر إذا لم تبادر تركيا إلى زيادة كمية المياه التي تطلقها باتجاه جارتها^{(72)(*)}.

تطالب سورية والعراق باتفاقية دولية ملزمة بين البلدان الثلاثة تتضمن تحديداً دقيقاً لكمية الماء التي سيتم تزويد كل منها من قبل الشريكين الآخرين. أما النُخبَة السياسية التركية فتري مثل هذه المطالب محاولة لتقييد السيادة التركية على استخدام ثرواتها الطبيعية بدلاً من أن تشكّل مدخلاً لإقامة تعاون قد يفضي إلى توزيع لاستخدام الماء يمكن أن يلبي حاجات جميع الدول المشاطئة للنهرين. ومن جانبها، عبّرت أنقرة عن استعدادها للنظر في حل تعاوني وفقاً لشرط أن:

استخدام منابع الماء هذه، حسب ضرورتها ومتطلباتها، حق طبيعي لتركيا... فهذان النهران ينطويان على أهمية حيوية بالنسبة إلى تركيا. وكما فعلت على الدوام، فإن تركيا سوف تستمر، لدى استخدامها لمياه هذين النهرين، في أخذ الوضع في البلدان الواقعة على المجريين السفليين بعين الاعتبار. غير أن تركيا ليست ملزمة بتلبية مجمل حاجات هذه البلدان إلى الماء⁽⁷³⁾.

يرى قادة تركيا أن ضمان إمسالة 500 م³/ثا من الماء إلى سورية، كما نص بروتوكول جرى توقيعه في سنة 1987م، إذا اتخذت سورية تدابير فعالة ضد حزب عمال كردستان (PKK)، وقد حصل ذلك عن طريق إبعاد مقر قيادة

(*) لحق بعض الضرر بالزراعة السورية حين أوقفت تركيا، أو قلّصت، تدفق مياه الفرات في ستي 1990م، و1991م، لدى ملء خزان سد أتاتورك. وعلى الرغم من أن السلطات التركية تزعم أن متوسط كمية المياه على امتداد بضعة أشهر لم ينزل عن المستوى المضمون، فإن الاختزال الفعلي ألحق أضراراً بيئية وإنتاجية بشواطئ الفرات. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

مع سورية والعراق، كما ليس ثمة في المشروع أية منطلقات، أو نقاط بداية لأي تعاون على صعيد الاقتصادات المائية، والزراعة، أو استخدام الماء لتوليد الطاقة. ولا تلبث الشكوك السورية والعراقية حول مدى جدية الكلام التركي عن التعاون الفني أن تتعزز أكثر جراء التصريحات السياسية التي تُعقد مقارنات حتماء بين السيادة العربية على النفط والسيادة التركية على الماء. ففي أحد المؤتمرات الصحفية، مثلاً، صرح رئيس الوزراء السابق سليمان ديمريل قائلاً:

لا يمكن لأي من سورية والعراق أن تدعي حقاً في الأنهار التركية أكثر مما تستطيع أنقرة أن تدعي حقاً في نفطهما. إنها مسألة سيادة. نحن نملك الحق في أن نفعل ما نشاء. منابع الماء تركية، منابع النفط عائدة إليهما. نحن لا نزعم أن لنا حصة في ثروتهما النفطية، وهما لا تستطيعان المطالبة بحصة من الموارد المائية⁽⁷⁶⁾.

من الممكن أيضاً رؤية هذا التصريح بوصفه رداً على الاقتراح السوري القاضي بتطوير صيغة متمتعة بموافقة الأطراف لاقتسام المياه فيما بين البلدان الثلاثة وترك القرارات المتعلقة بكيفية استخدام كل حصة للبلد صاحب العلاقة. ومثل هذا الاقتراح يشكل، بنظر تركيا، مساساً يتعذر قبوله بسيادتها القومية - الوطنية. وكذلك فإن السبب الذي دفع أنقرة إلى الامتناع عن الموافقة على قانون أشكال استخدام المجاري المائية الدولية غير المخصصة للنقل الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1997م، يكمن في الخوف من تعريض سيادتها للانتقاص⁽⁷⁷⁾.

ليس العنصر الحاسم في النزاع المائي متمثلاً بأي نقص في الماء بل باختزال يمكن توقعه لكمية الماء الموفرة لسورية والعراق بعد استكمال إنجاز مشروع (الغاب)، ومشروعات الري فيه خصوصاً. وكذلك فإن الماء المتوفر سيكون من نوعية أدنى جراء التلوث بالأملاح، وبالأسمدة، وبمبيدات الحشرات المستخدمة في مناطق الري التركية ما لم يتم إقناع تركيا بضرورة تنقية الماء. وبالتالي، فإن سورية والعراق تخشيان من تعريض طاقتهما الإنتاجية في

الحزب من دمشق إلى وادي البقاع، يشكل برهاناً على حسن نواياهم. أضف إلى ذلك أن الحكومة التركية مستعدة لمناقشة وحل أية مشكلة عملية في إطار اللجنة المشكّلة في الثمانينيات التي يجتمع فيها خبراء من البلدان الثلاثة، بين الحين والآخر، لتبادل الخبرة الفنية حول المشكلات المائية المشتركة. تؤكد أنقرة أن من الواجبات المهمة التي تقع على عاتق البلدان الثلاثة، أن تبادر إلى الاهتمام إلى أساليب تكنولوجيا مائية قائمة على الاقتصاد في الماء وصولاً إلى الإفادة المثلى من الماء المتوفر في الحوض. وترى تركيا أيضاً أن الحل الأمثل لجملة المشكلات الحقوقية المعقّدة والغامضة بعض الشيء لمجاري المياه العابرة للحدود، يكمن في مقاربتها بالطريقة ذاتها. «لا بد من مواجهة العلاقة المعقّدة بين المبدئين الحقوقيين المتمثلين بالاستفادة العاقلة والمنصفة من المجاري المائية العابرة للحدود من جهة، وبعدم إلحاق أية أضرار ملموسة بالأطراف المستفيدة من الجهة المقابلة، عن طريق اعتماد مواقف فنية مدروسة بعمق»⁽⁷⁴⁾.

لا تكف تركيا عن الإعلان عن استعدادها الكامل للتعاون، وقد اقترحت خطة ثلاثية المراحل لاستخدام أكثر عقلانية للماء. فأنقرة ترى أن سورية والعراق لا تستخدمان التكنولوجيا الملائمة لتحقيق الفائدة القصوى من المياه المتوفرة، وبالتالي فإنهما تبالغان في المطالبة بزيادة تدفقها. ويعتقد الخبراء الأتراك كذلك أن الأراضي السورية والعراقية المخصصة للري ليست مناسبة إطلاقاً لذلك الغرض وفقاً لتصنيف متفق عليه دولياً لنوعية التربة⁽⁷⁵⁾. قوبلت المقترحات التركية بالرفض من جانب كل من سورية والعراق لأنهما لا تريدان أي تدخل خارجي في سياساتهما المائية؛ وهما راغبتان في الحفاظ على سيادتهما الكاملة على سياساتهما المائية القومية - الوطنية.

نادراً ما كانت اللغة الخطابية التعاونية التركية مدعومة بتحركات عملية ذات معنى. فعملية التخطيط لمشروع (الغاب) وتنفيذه استمرت دون أي مشاور

مجالى الزراعة والطاقة للشلل. ومن الممكن حتى للقدرة العراقية على إنتاج النفط أن تقلص بسبب الافتقار إلى الكميات الضرورية من الماء⁽⁷⁸⁾.

ليس الجدل الخلافى المحتمل بين تركيا وجارتىها معزولاً عن صراعات أخرى فى علاقاتها وعن مجمل التطورات الإقليمية الجارية فى الشرق الأوسط. ثمة علاقة قوية بالمسألة الكردية، خصوصاً على صعيد العلاقات التركية - السورية. وقد تجلّى ذلك بوضوح ليس فقط فى بروتوكول سنة 1987م، حول إسالة الماء، بل وفى مناسبات عديدة لاحقة. ففي كل مرة كانت فيها سورية تثير قضية الماء فى المنظمات العربية طالبة تأييدها ضد أنقرة، كانت تركيا ترد بشجب وإدانة الدعم السوري لنشاط حزب عمال كردستان (PKK)، وتطالب بتسليم زعيم الحزب المطلوب للعدالة التركية عبد الله أوج آلان. تدرك سورية والعراق جيداً أن أحلام تركيا العريضة المعلقة على مشروع (الغاب) لا يمكن أن تتحقق ما لم تتم استعادة السلم والاستقرار إلى مناطقها الكردية. وبالتالي، فإن هناك على الدوام نوع من الإغراء بالتشجيع على إثارة الاضطراب فى جنوب شرق الأناضول عن طريق توفير الدعم المباشر أو غير المباشر لحزب عمال كردستان (PKK) طوال بقاء أنقرة مصرة على رفض المطالب المتعلقة بتدابير اقتسام المياه. ومن هذه الناحية فإن قيام الحكومة السورية، تحت التهديد العسكري التركي، بطرد أوج آلان فى تشرين الأول/أكتوبر 1998م، أدى إلى تقليص قدرة سورية على التأثير فى سياسة تركيا المائية.

ما تخشاه سورية والعراق أكثر من أي شيء آخر هو بروز تركيا بوصفها قوة إقليمية بسبب تحكمها بالماء إضافة إلى قيامها بتطوير إمكانيات هائلة على صعيد الاقتصاد والطاقة فى منطقة مشروع (الغاب). وبالنسبة لتركيا، فإن هذا المشروع يعنى أيضاً زيادة كبيرة جداً فى الصادرات الزراعية والطاقيّة إلى الجيران العرب الذين سيكونون بحاجة ماسة إلى مثل هذه الواردات إذا ما تابعت أنقرة سياستها المائية العابرة للحدود الوطنية. فما يجري التخطيط له فى الخطاب

السياسي التركي (وربما حتى في نوايا بعض الأتراك) بوصفه فرصة هائلة لصالح تطوير نوع من تبادل التبعية الإقليمية على المستويين الاقتصادي والسياسي، ليس في نظر دمشق وبغداد إلاّ قيداً تركياً لأن «تبادل التبعية يُفهم في المنطقة» كما قال أحد المسؤولين الأتراك «على أنه نقيض للاستقلال»⁽⁷⁹⁾.

لعلّ هذا الموقف هو أيضاً حجر العثرة الرئيسي على طريق تحقيق جملة الخطط التركية المختلفة الأخرى الهادفة إلى التخفيف من مشكلات المنطقة المائية ذات الأمد المتوسط. كانت إحدى الأفكار التي طرحها تورغوت أوزال خلال فترة رئاسته للوزارة التركية أواخر عقد الثمانينات، تقوم على ضخ مياه الشرب من اثنين من أنهار تركيا الجنوبية عبر خط أنابيب متفرع إلى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. وهذا المشروع الذي عرف باسم خط أنابيب السلام لم يتعد قط مرحلة دراسة الجدوى بسبب المشكلات السياسية العديدة التي ينطوي عليها⁽⁸⁰⁾. أما العَرَض التركي القاضي بتزويد إسرائيل بمياه الشرب عن طريق نقله داخل حاويات بلاستيكية عملاقة، فقد واجه مشكلات وصعوبات فنية، وتعين عليه أيضاً أن يتغلب على فيض الهواجس الناجمة عن عدم الاستقرار العام، الذي يميز العلاقات التركية - العربية، والإسرائيلية - العربية.

مثلما أذى التشدد في المواقف في عملية السلام إلى تجميد الكلام حول قضايا الماء بين إسرائيل وجيرانها العرب، فإن استمرار وضع ما بعد حرب الخليج يعرقل السير قدماً باتجاه التوصل إلى حل لمسائل مياه نَهْرَي الفُرات ودجلة. وكلما طال أمد الاستئناق العراقي وزاد مشروع (الغاب) تطوراً، سيصبح أي حل أكثر تعقيداً. ومثل هذا التطور لا يصب في خانة مصلحة سورية والعراق، لأن مشروعات الطاقة الكهربائية وبرامج الري المنفذة في الطرف التركي سوف تؤدي إلى الإجهاز على المرونة التركية على صعيد تقديم

التنازلات حول موضوع إسالة الماء . وبالتالي، فإن احتمالاً متزايداً للصراع يجب توقعه بين دول حوض نَهْرَي الفُرات ودجلة الثلاث . ليس محتوماً أن يفضي الأمر، بالضرورة، عن حرب مائية، على الرغم من أن احتمالاً كهذا لا يمكن استبعاده في العقود القليلة المقبلة إذا نشأت ظروف غير مؤاتية . غير أن قراراً كهذا سيتعين اتخاذه من قبل جيل آخر من القادة السياسيين ممن قد يكونون أكثر انفتاحاً على أفكار التبعية المتبادلة والتعاون الإقليمي ذي الأطراف القومية المتعددة بالمقارنة مع حال قادة اليوم .

العلاقات مع إيران

منذ الثورة الإسلامية في طهران ظَلَّت العلاقات التركية - الإيرانية متسمة بالانعدام المتبادل للثقة، لأن البلدين «ينطلقان من نظرتين مختلفتين إلى العالم، ومن إيديولوجيتين متباينتين يكاد التوفيق الكامل بينهما أن يكون مستحيلاً»⁽⁸¹⁾ . غير أن الطرفين، كليهما، ينطلقان أيضاً من تقاليد ذرائعية في السياسة الخارجية، تمكنهما من السعي إلى اجترار علاقات حسن جوار، قد تجلب الخير لكل من الجانبين، طوال بقاء كل منهما بعيداً عن الإحساس بالخطر جراء تحركات الطرف الآخر . وبالتالي، فإن العلاقات التركية - الإيرانية مرت، وفقاً للعنصر الطاغوي من العلاقة، بسلسلة من فترات الصعود والهبوط خلال الأعوام العشرين الماضية .

باستثناء إيربكان وأتباعه، تبقى المؤسسة التركية مقتنعة بأن الحكومة الإيرانية دائبة على دعم الحركات الإسلامية في تركيا، على الرغم من قلة ما هو مشترك بين الطبعتين التركية والإيرانية للإسلام . نظرت نُخبة الدولة الكمالية في تركيا بشيء من القلق إلى تحسن العلاقات التركية - الإيرانية خلال فترة ولاية رئيس الوزراء الإسلامي إيربكان، ذلك التحسن الذي جرى تتويجه بزيارة

صاحبها ضجيج إعلامي صاحب لرئيس الجمهورية الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى تركيا في كانون الأول/ديسمبر سنة 1996م⁽⁸²⁾. لم يُحدِث وصول الرئيس محمد خاتمي الأكثر اعتدالاً إلى السلطة في سنة 1997م، تغييراً باقياً في التصور التركي للعلاقات الثنائية. فأنقرة تراقب بحذر عملية الصراع على السلطة الجارية في طهران بين المعتدلين والمتشددين، وما زالت ترى أن هناك قوى تحاول التدخل في نظام تركيا السياسي العلماني. ما لبثت سلسلة من التعليقات المعادية لتركيا والصادرة عن مسؤولين إيرانيين مع تظاهرات مناوئة لتركيا رداً على حادثة مَرَوَة قاواقجي خلال جلسة أداء القَسَم للبرلمان المنتخب حديثاً في أيار/مايو سنة 1999م (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب)، أن تمخضت عن احتجاج رسمي عنيف من جانب وزارة الخارجية التركية، واعتُبرت مؤشراً جديداً على إصرار الأوساط الرسمية الإيرانية على الاستمرار في اتخاذ مواقف معادية لتركيا⁽⁸³⁾.

صَرَخَت السلطات الأمنية التركية، مرة بعد أخرى، أنها قادرة على إثبات وجود محاولات إيرانية لنسف النظام العلماني في تركيا عن طريق تكثيف الدعاية الإسلامية، بل وحتى تدريب ودعم منظمات مناوئة إسلامية في تركيا مثل حزب الله. أدى هذا إلى إبعاد متبادل للدبلوماسيين. ففي نيسان/أبريل سنة 1996م، جرى اتهام ثمانية دبلوماسيين إيرانيين من قبل جهاز الأمن التركي بالتورط في نشاطات إرهابية بعد شهادة أدلى بها عميل معتقل من الإسلاميين الأتراك⁽⁸⁴⁾. وفي شباط/فبراير سنة 1997م، تم إجبار السفير الإيراني على مغادرة البلاد بعد قيامه بإلقاء خطاب جماهيري، في مناسبة عرفت باسم «ليلة القدس» في ضاحية سنجان القريبة من أنقرة، امتدح فيه، على الملأ، جملة المواقف الأصولية المناوئة للعلمانية⁽⁸⁵⁾. وانتقاماً لما جرى بادرت إيران في المرتين إلى طرد عدد مواز من الدبلوماسيين الأتراك. وفي المرة الأخيرة، مضى

عام واحد قبل أن يصبح البلدان، كلاهما، ممثلين بسفيرين من ذوي الصلاحيات الكاملة.

تؤمن قيادة الجيش التركي بأن الحكومة الإيرانية، بصرف النظر عن التصريحات المتكررة التي تقول العكس، لا تبدي أي تصميم على منع حزب عمال كردستان (PKK) من إقامة قواعد مؤقتة على الحدود التركية - الإيرانية ينطلق منها مقاتلوه لتنفيذ أعمالهم الإرهابية ويتلقون فيها العلاج الطبي. ثمة اتهام صادر عن رسميين عسكريين في أنقرة يقول بأن إيران لا تطبق الاتفاقات المعقودة حول اتخاذ تدابير مشتركة لفرض السيطرة على الحدود ضد نشاطات حزب عمال كردستان (PKK)، وتسعى بالتالي سعياً مباشراً إلى نسف الأمن الداخلي في تركيا⁽⁸⁶⁾. وهذه الريب لم تهدأ حتى بعد استبدال رفسنجاني بخاتمي، هذا الاستبدال الذي قوبل بالترحيب من جانب النخبة السياسية في أنقرة، وما لبث أن قاد إلى ذوبان ملحوظ للجليد في العلاقات السياسية. وفي وقت لاحق كانت ثمة، مرة أخرى، تقارير استخباراتية في أنقرة حول مبادرة إيران إلى الاضطلاع بدور الداعم الرئيسي لحزب عمال كردستان (PKK) بعد طرد أوج آلان من سورية. وقد قيل إن عثمان أوج آلان، شقيق عبد الله الأصغر وأحد القادة الميدانيين في الحزب، قد نقل قاعدته الرئيسية إلى منطقة داخل الحدود الإيرانية⁽⁸⁷⁾.

يشعر الجيش التركي بالقلق أيضاً إزاء نشاطات إيران الخاصة بتكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. فالاختبار الناجح لصاروخ شهاب - 3، متوسط المدى، في تموز/ يوليو سنة 1998م، وهو صاروخ يستطيع الوصول إلى أجزاء واسعة من تركيا، ما لبث أن ذكّر الجيش التركي بقدرات البلاد غير الكافية على صعيد الأسلحة المضادة للصواريخ، في منطقة باتت حيازة الصواريخ ذات المدى المتوسط فيها عنصراً مشتركاً بين برامج التسليح⁽⁸⁸⁾.

وتكتسب القدرة الإيرانية المتطورة، التي قد يتم استكمالها عما قريب بإنتاج، حتى صاروخ شهاب - 4 الأكثر تقدماً، معناها التهديدي الكامل إذا ما أخذنا في الاعتبار سبل الإشاعات المستمرة حول المحاولات الإيرانية الرامية إلى تطوير قدرة نووية⁽⁸⁹⁾.

تتابع الأوساط الأمنية التركية، بكثير من عدم الارتياح، الدعم الروسي لإنجاز المجمع النووي الإيراني بالقرب من بوشهر. يُفترض أن نقل التكنولوجيا ذات العلاقة بهذا المشروع من شأنه أن يزود طهران بالوسائل اللازمة لإنتاج مواد نووية عسكرية. وعلى الرغم من أن المرء ليس بحاجة لأن يفترض أن مساعي إيران على صعيد التسلح ليست موجهة ضد تركيا، بل تخدم هدفاً استراتيجياً أعم في التنافس من أجل الهيمنة على منطقة الخليج، فضلاً عن تشكيلها رادعاً ضد تهديد إسرائيلي متصور، فإن الجيش في أنقرة لا يستطيع تجاهل هذه التطورات في بلد مجاور.

تتم موازنة الهواجس السياسية والأمنية لدى الأوساط القيادية التركية فيما يخص إيران، إلى حدود معينة، بمحاولات تعاونية على صعيد العلاقات الاقتصادية التي شهدت ازدهاراً في الثمانينيات خلال الحرب بين إيران والعراق حين نجحت تركيا في فرض نفسها بوصفها شريكاً اقتصادياً مهماً بالنسبة إلى الطرفين. ولكن هذه العلاقات ما لبثت أن شهدت تدهوراً شديداً موازياً بعد انتهاء الحرب حين باتت الخلافات السياسية والإيديولوجية تتمتع بقدر أكبر من الأهمية في العلاقات التركية - الإيرانية. ومع ذلك، فإن الصلات الاقتصادية بقيت مستقرة على مستوى أدنى، بسبب الحرص التركي على استيراد الطاقة من إيران خصوصاً.

وفي هذا المجال ما لبثت الصدفة أن تضافرت مع قَدْرٍ مواز من السياسة الواعية ودفعت رئيس الوزراء الإسلامي الجديد في تركيا، نجم الدين إيربكان،

خلال أولى جولاته الخارجية في آب/أغسطس سنة 1996م، إلى إبرام صفقة الغاز الإيراني الشهيرة التي أحدثت كثيراً من الضجيج في الدوائر السياسية الأمريكية⁽⁹⁰⁾. أقدم إيربكان على إنجاز اتفاقية معدة منذ زمن طويل بقيمة 23 ملياراً من الدولارات لتزويد تركيا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الإيراني خلال السنوات الثلاث والعشرين التالية، بما في ذلك إنشاء خطوط الأنابيب الضرورية، بعد أيام فقط من قيام الرئيس كلينتون بتوقيع قانون العقوبات الإيراني - الليبي الذي هدد بفرض حظر على أية شركة أجنبية تُقدم على استثمار ما يزيد عن 40 مليوناً من الدولارات في السنة في صناعات النفط والغاز الإيرانية أو الليبية⁽⁹¹⁾. استطاع إيربكان، بضربة واحدة، أن يثبت أنه حريص على تلبية حاجة تركيا إلى الطاقة، وأن يؤكد مدى جدية سياسته القائمة على الأخوة الإسلامية في العلاقة مع إيران، وأن يتظاهر بامتلاك مبادئ سياسية ثابتة أمام أعين أتباعه على الصعيد الداخلي، وأن يوجّه صفقة مدوية إلى وجه الولايات المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ ظل العمل في المشروع مستمراً، وإن تباطأ قليلاً، بعد إزاحة إيربكان عن منصبه في حزيران/يونيو سنة 1997م⁽⁹²⁾ (*). وحسب أقوى الاحتمالات لن تصل توريدات الغاز الإيراني، التي كان من المتوقع أن تبدأ بالوصول خلال سنة 1999م، بصورة فعلية قبل سنة 2000م.

على الرغم من أن إيربكان تعرض لبعض النقد على توقيته، فإن الصفقة بحد ذاتها لم تؤدّ إلى إثارة أية مساءلة جدية في تركيا. لقد اعتُبرت خطوة ضرورية للحفاظ على أمن البلاد في مجال الطاقة، ولم يتمكن السخط

(*) ما لبث التردد الأمريكي إزاء المشروع أن تلاشى هو الآخر، إذ بادرت واشنطن، لا إلى الموافقة على مشروع خط أنابيب جديد لنقل الغاز التركماني إلى تركيا عبر إيران فقط، بل وإلى تشجيع شركة يونوكال الأمريكية على المشاركة في بناء الجزء التركي من صفقة الغاز التركية - الإيرانية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الأمريكي في هذا المجال من دفع تركيا إلى الالتحاق بركب سياسة الولايات المتحدة القائمة على الاحتواء المزدوج. ففي أنقرة تُعتبر إيران شريكاً اقتصادياً مهماً ليس فقط بسبب إمكانياتها الطاقية، بل ولكونها مَعْبَراً للعلاقات التجارية التركية مع دول آسيا الوسطى. وطوال بقاء عدم الاستقرار سيد الموقف في القفقاس، ستظل إيران توفر سبيل العبور الرئيسي لقوافل الشحن البري التركية إلى الجمهوريات الجديدة. قامت تركيا أيضاً بتحسين السكك الحديدية التي تربطها بإيران منذ مبادرة طهران إلى فتح خط جديد يوفر الاتصال بشبكة الخطوط الحديدية التركمانية في أيار/ مايو سنة 1996م. وهذا الوصل لن يشكل إلاّ الخط الحديدي الشَّغَال من «طريق التحرير الجديد» حتى يتم إنجاز المخططات الخاصة بوصلة سكة حديدية متصلة بالعبارات التي تخترق بحر قزوين. وبالتالي، فإن تشريعات النقل والشحن تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية الرسمية، لأن تركيا تشكل أيضاً المُنْفَذَ الرئيسي لتجارة إيران البرية مع أوروبا.

تبقى العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية، ولا سيما فيما يخص الطاقة، مغلفة بشيء من الضباب جراء ارتباطات بسياسات إقليمية في منطقة بحر قزوين نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فتركيا وإيران تتنافسان على امتلاك النفوذ السياسي والاقتصادي، على الرغم من أن هذه المنافسة لم تكتسب الحدة التي توقعها العديد من المراقبين أوائل عقد التسعينيات في أي من الأوقات⁽⁹³⁾.

تشكّل أذربيجان ذات العلاقة القائمة على التاريخ والقربة مع البلدين إحدى القضايا الخلافية المحتملة. فطهران تخشى من نشوء نزعة تحررية وحدية محتملة قادرة على أن تفضي إلى حركة انفصالية أوسع في شمال إيران، لأن عدد الأذريين الموجودين في الجزء الشمالي من إيران يفوق عددهم في أذربيجان نفسها. وعملية التحريض على تطور كهذا يمكن أن تأتي من قوى

طورانية في أذربيجان قد تجد دعماً لها بين أنصار الوحدة الطورانية في تركيا. وبسياستها المكشوفة الموالية لتركيا مع سياستها المقنعة الداعية إلى وحدة جميع الأذريين شكلت حكومة إيلجيبلي 1992 - 1993م، إنذاراً منبهاً ل طهران. ومنذ ذلك الحين وضعت إيران يدها بيد روسيا في العمل من أجل إبعاد النفوذ التركي عن باكو. فمن جهة تحاول إيران أن تثبت وجودها بوصفها شريكاً واعدداً للقيادة الأذرية تحت قيادة الرئيس حيدر علييف، ومن الجهة الثانية تسعى لإبقاء نزاع ناغورنو قره باغ مستمراً عن طريق الوقوف في الصف الأرمني، مساهمةً بذلك في استمرار الصعوبات التي تقف في وجه تركيا في القفقاس.

وتشكل إيران أيضاً تهديداً محتملاً للتطلعات التركية الحالية بأن تصبح المَعْبَر «الطبيعي» للنفط، وربما الغاز، القزوينيين إلى الأسواق العالمية عن طريق مشروع خط أنابيب باكو - جيحان. من شأن هذه المخططات أن تتعرض لضربة قاسية إذا ما أصبحت إيران طرفاً فعالاً، وهو أمر لا يمنعه حالياً سوى استمرار سياسة حكومة الولايات المتحدة القائمة على عزل طهران دولياً⁽⁹⁴⁾. وما إن يتم التخلي عن سياسة الاحتواء المزدوج، حتى تتراجع حظوظ تركيا في نقل الطاقة القزوينية بصورة جدية. ومن شأن عملية التخلي أيضاً أن تؤدي إلى تحسين فرص طهران في أن تغدو مَنفَذاً عاماً لتجارة آسيا الوسطى لأن «إيران، دونما حاجة إلى الاعتماد على تركيا، تملك القدرة على ربط آسيا الوسطى بأسواق العالم»⁽⁹⁵⁾. غير أن حصول ذلك يتوقف على ارتقاء إيران إلى مستوى علاقات تركيا الاقتصادية المزدهرة مع دول آسيا الوسطى، وهو أمر لن يكون سهلاً جراء تخلف إيران عن تركيا على الصعيد الاقتصادي.

يشكّل السعي التركي الحثيث للحصول على الدعم الأمريكي في تحقيق مشروع باكو - جيحان، رغم أنه صادر، في المقام الأول، عن الطموحات السياسية القومية - التركية فيما يخص آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تأكيداً آخر، لدى القيادة الإيرانية، لحقيقة أن تركيا ليست سوى إحدى الدول العميلة

للولايات المتحدة في المنطقة، وهي مكلفة بالعمل ضد المصلحة الطبيعية لسائر دول المنطقة باستثناء إسرائيل. وبالتالي فإن إيران بادرت إلى توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع موسكو في سبيل إبطاء التطورات المرشحة لأن تخدم مصالح تركيا وأمريكا.

ليس هذا الربط بين العلاقات الثنائية من جهة، وجملة الاعتبارات الإقليمية بل وحتى الدولية، إلاّ أحد عناصر العلاقات التركية - الإيرانية المشتركة مع سائر علاقات تركيا الشرق أوسطية. سوف يتعين على أنقرة أن تطور خطة شاملة لسياستها الشرق أوسطية. غير أن هذا يكاد أن يكون مستحيلاً نظراً للعوامل المتناقضة التي تميز الصلات التركية بأطراف المنطقة. فتحسين العلاقات مع إسرائيل، مثلاً، على الصعيد العسكري خصوصاً، يلحق الضرر بصورة آلية، بالعلاقات التركية - السورية، والتركيا - الإيرانية، والتركيا - العربية الأعم. ومن شأن إدخال تحسين ذي شأن على العلاقات مع طهران وبغداد في سبيل تخفيف ضغوط المسألة الكردية داخلياً وعبر الحدود، أن يخلق مشكلات جدية في العلاقات مع واشنطن، فضلاً عن أن إسرائيل ستنظر إلى مثل هذا التحسين بعين الشك. وبالتالي، فإن أنقرة تبدو محكومة بموازنة تورطاتها المختلفة في الشرق الأوسط ولا تستطيع وحدها امتلاك فرصة مقنعة لرسم حدود التطورات في المنطقة ما لم تلحق الضرر ببعض مصالحها القومية الخاصة.